جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بايتاى البارود

قال ابن جنى (اللغات على اختلافها كلها حجة ، الا ترى أن لغة الحجاز فى إعمال (ما) ولغة تميم فى تركه ، كل منهما يقبلها القياس ، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست احق بذلك من الأخرى ، لكن غاية مالك فى ذلك : أن تتخير إحداهما فتقويها على اختها ، وتعتقد ان اقوى القياسين اقبل لها ، واشد انسا بها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا) . الخصائص جـ ٢ ص ١٠ .

مظاهر الخلاف بين الحجازيين والتميميين فى ضوء كتاب سيبوية

إعداد
الدكتور / خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب
المدرس فى قسم اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى علم آدم أسماء المسميات ، وخلق الألسن واللغـــات ، وبث من ذريته فى الأرض قبائل متفرقات ، والصلاة والسلام على النبى القرشى أفصح من نطق بالضاد .

أما بعد

فمما لا شك فيه أن أحداً لا يستطيع أن ينكر تلك العلاقـــة القويـة والصلة الوثيقة التى تقوم بين علمى النحو والصرف وبين لهجات القبائل العربية ، وكيف لا ! وهذه اللهجات بالنسبة لعلوم العربية بوجه عام ، وعلمى النحـــو والصرف بوجه خاص تعد مصدراً غنياً ورافـــداً ثـــراراً ومعينـــاً لا ينضـــب للاستشهاد على وضع القواعد وإرساء الضوابط التى بها يعرف الصواب والخطأ والقوى والضعيف والراجح والمرجوح من اللهجات والأساليب العربية .

وإذا تقرر ذلك فإنه ينبغى أن ننوه إلى أن قبيلة قريش – التى كـــانت تقيم فى الحجاز [1] وقبيلة تميم التى كانت تقيم فى البادية تأتيان فى مقدمة القبائل العربية التى يُستشهَد بكلامها وعليها يُعتمَد فى التقعيد لسائر علوم العربية مـــن النحو والصرف وغيرهما ، وفى هذا يقول أبو نصر الفارابى فيما نقله الســـيوطى فى المزهر " كانت قريش " أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ ، وأســهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانةً عمـــا فى النفـــس ، والذين عنهم نُقلِت اللغة العربية وبهم اقتُتِدى ، وعنهم أُخِذ اللسانُ العربى مـــن بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر مـا أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف " [2] .

---

(1) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣٢/٣ .

(2) ينظر المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى ٢١١/١ .

قال أبو عمرو بن العلاء : "أفصحُ العرب عُلْيا هوازن وسُفلى تميـم" [1]

وقد حظيت هاتان القبيلتان ببلوغ الدرجة العليا فى البلاغة والفصاحة لما يلى :-

١- أن قريشاً قد اختارهم الله ليكونوا ولاة بيته الحرام فكانت وفود العرب من حجَّاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ، ويتحاكمون إلى قريش فى دارهم ، وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغـاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم الـتى طُبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب [2] .

٢- أن بنى تميم كانوا يقيمون بالبادية فلم يختلطوا بغيرهم من العرب سكان الحاضرة ومن الأعاجم ، فسلمت لغتهم ولم تتغير ، واستقامت ألسنتهم . ولقد لفت نظرى فى أثناء قراءتى لكتاب سيبويه وإطلاعـى عليـه فى مرحلتى التخصص (الماجستير ، والعالمية " الدكتوراة ") . ما عرض له سيبويه من خلاف نحوى وصرفى بين قبائل العرب المختلفة كمـا لاحظـت أن أكـثر الخلافات المتعلقة بمسألة واحدة كانت بين الحجازيين والتيميين فعزمـت علـى القيام بدراسة تتناول مظاهر الخلاف بينهما فاستخرجت إحدى عشرة مسـألة من كتاب سيبويه كانت محلاً للخلاف بينهما مسترشداً بفهرست الأعلام ضمن فهارس كتاب سيبويه التى قام بوضعها الأستاذ الشيخ / محمـد عبـد الخـالق عضيمة .

---

(١) ينظر المزهر فى علوم اللغة للسيوطى ١/٢١١ .

(٢) المزهر فى علوم اللغة للسيوطى ١/٢١٠ .

ولقد كان ارتباط هذه الدراسة وتعلقها بكتاب سيبويه حافزاً عظيماً ودافعاً قوياً على القيام بها لمكانة هذا الكتاب ومنزلته فى الدراسات اللغوية فسيبويه شيخ النحويين وإمامهم ، فقمت بجمع هذه المسائل ، ودراستها والتعليق عليها وتوثيق كل لغة ونسبتها إلى أصحابها الناطقين بها بعد اختيار عنوان يناسب الموضوع الذى تدور الدراسة حوله مستعيناً بالشواهد النثرية والشعرية مع العناية بضبط الآيات وتخريجها ونسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها ، وذكر مواضعها فى دواوينهم ما أمكن ، والنص على البحور التى تنسب إليها هذه الشواهد ، وبيان ما غمض من مفرداتها ، والنص على المواضع التى ذكرت فيها من المراجع العربية المختلفة ، وأما ترتيب مسائل هذا البحث فقد آثرت أن يكون كترتيب أبواب النحو فى ألفية ابن مالك ، لسهولة الرجوع إليها ، ولشهرة هذا الترتيب لدى دارسى اللغة العربية فجاء ترتيب المسائل على النحو التالى : -

- **المسألة الأولى** : طرائق العرب فى إنشاد القوافى المطلقة .
- **المسألة الثانية** : الاختلاف فى إعمال " ما " النافية عمل " ليس " .
- **المسألة الثالثة** : حكم المستثنى فى الكلام التام المنفى المنقطع .
- **المسألة الرابعة** : " هلم " هل هى فعل أو اسم فعل ؟
- **المسألة الخامسة** : العلم المؤنث إذا كان على وزن " فَعالِ " .
- **المسألة السادسة** : " أمس " بين الإعراب والبناء .
- **المسألة الثامنة** : حكم العلم المستفهم عنه بـ " مَنْ " .
- **المسألة التاسعة** : حركة العين فى المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من المضارع المضموم العين .
- **المسألة العاشرة** : تخفيف الهمزة المتحركة هى وما قبلها .
- **المسألة الحادية عشرة** : جواز الفك والإدغام فيما تماثل عينه ولامه من الأفعال .

" وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

دكتور
خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب

المسألة الأولى
طرائق العرب فى إنشاد القوافى المطلقة

أورد سيبويه فى كتابه وجوه الإنشاد فى القوافى المطلقة مبيناً اختـــلاف الحجازيين والتميميين فى إنشاء هذه القوافى من حيث إلحاقها التنوين أو عـــدم تنوينها إذا لم يترنموا [1] ، نص على ذلك فى باب وجوه القوافى فى الإنشاد حيث قال : " أمّا إذا ترنَّموا فإنهم يُلحقون الألف والياء والواو ما ينوَّن ومالا ينـــون ؛ لأنهم أرادوا مَدّ الصوت ، وذلك قولهم – وهو لامرئ القيس :

* قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ ومنْزِلَى [2] *

وقال فى النصب – ليزيد بن الطثرية :

فَبتنَا نَحِيدُ الوحشُ عنّا كاننا ∴ قتيلان لم يَعلمْ لنا الناسُ مَصْرعَا [3]

وقال فى الرفع – للأعشى : –

---

(1) الترنم هو : التطريب والتغنى وتحسين الصوت بالتلاوة (ينظر لسان العرب مادة "رنم" ٣/١٧٤٥) .

(2) هذا صدر بيت من البحر الطويل وعجزه : –

* بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ *

- وهو فى ديوان امرئ القيس ص ٨ .
- اللغة : " السقط " مثلث السين هو ما تساقط من الرمل ، " اللّوى " المكان الذى يسترق فيه الرمـــل فيخرج إلى الجدد ، و " الدخول وحومل " موضعان .
- الشاهد فيه وصل اللام المكسورة بالياء فى حال الترنم .
- (ينظر البيت فى الإنصاف ٢/٦٥٦ ، والجنى الدانى ص ٦٣ ، والخزانة ١/٣٣٢ ، ٣/٢٢٤) .

(3) البيت من البحر الطويل ، وقد نسبه سيبويه ليزيد بن الطثرية وهو فى ديوان امرئ القيـــس ص ٢٤٢ . والمعنى أنه خلا بمن يحب بحيث لا يطلع عليهما غير الوحش .

- الشاهد فيه وصل العين المفتوحة بالألف فى حال الوقف للترنم .
- (ينظر البيت فى لسان العرب مادة (جرا)) .

* هُرَيْرَةَ ودِّعْهَا وإنْ لاَم لائمُو [1] *

هذا ما ينوَّن فيه . وما لا ينَوَّن فيه قولهم – لجرير : –

* أقلِّى اللوْمَ عاذِلَ والعِتابا * [2]

وقال فى الرفع – لجرير : –

مَتى كان الخِيامُ بِذى طلوح ∴ سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُها الخِيامُو [3]

وقال فى الجر – كجرير أيضاً : –

أيْهاتَ مَنزِلُنا بنعفِ سُوَيْقةٍ ∴ كانَتْ مُبارَكةً مِن الأيّامِىَّ [4]

---

(1) هذا صدر بيت من البحر الطويل وعجزه : –

* غداَة غدٍ أمْ أنْت لِلبَيْنِ واجمو *

- وهو فى ديوان الأعشى ص ١٢٧ .
- الشاهد فيه وصل الميم المضمومة بالواو فى حال الوقف للترنم .
- (ينظر البيت فى جمهرة اللغة ص ٤٩٥ ، والرد على النحاة ص ١٠٣) .

(2) هذا صدر بيت من البحر الوافر ، وعجزه : – * وقُولِى إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصابَا *

- وهو فى ديوان جرير ص ٨١٣ .
- الشاهد فيه إجراء المنصوب المقترن بالألف واللام مجرى غير المقترن بهما فى إثبات الألف إذ لا فـــرق فى القوافى بين المقترن بالألف واللام وغير المقترن بهما .
- (ينظر البيت فى المنصف ٢٢٤/١ ، ٧٩/٢ والخصائص ٩٦/٢ ، والهمع ٨٠/٢ ، ٢١٢) .

(3) البيت من البحر الوافر ، وهو فى ديوان جرير ص ٢٧٨ .

- اللغة : ذو طلوح : اسم موضع ، وسمى كذلك لما فيه من شجر الطلح .
- الشاهد فى البيت وصل القافية المقترنة بأل فى حال الرفع بالواو كوصل غير المقترنة بها .
- (ينظر البيت فى سر الصناعة ٤٧٩/٢ ، والجنى الدانى ص ١٧٤ ، والخزانة ١٢١/٩) .

(4) البيت من البحر الكامل ، وهو فى ملحق ديوان جرير ص ١٠٣٩ .

- اللغة : " أيهات " لغة فى هيهات بمعنى بعد ، نعف سويقة " موضع " .
- الشاهد فيه وصل القافية المقترنة بالألف واللام فى حال الجر بالياء .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٤٣/٣ ، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، ٦٧ ، والخزانة ٤٣٠/٥) .

وإنما ألحقوا هذه المدّة فى حروف الرّوى ؛ لأن الشعر وضـــع للغنـــاء والترنم فألحقوا كل حرف الذى حركته منه..

فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه :

أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافى ما نُوّن منها وما لا يُنـــوّن علـــى حالها فى الترنم ، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذى لم يوضع للغناء .

وأمَّا ناسٌ كثير من بنى تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينَـــوّن وما لم ينوَّن ، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء ومـــا هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ ، سمعناهم يقولون :

* يـــــا أبَتا عَلَّكَ أو عساكّن * (١)

وقال العجاج :

* يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ * (٢)

وقال العجاج :-

* مـِن طَلَلٍ كـالأتْحَمِىِّ أنهْجَن * (٣)

---

(١) هذا رجز ، وهو لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص ١٨١ .

- الشاهد فى قوله : " عساكن " حيث ألحق تنوين الترنم ما لا ينون وهو الضمير .
- (ينظر الرجز فى سر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، والجنى الـــدانى ص ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، والخزانة ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٢٦٨ ، والهمع ١٣٢/١) .

(٢) هذا رجز ، وهو فى ديوان العجاج ٢١٩/٢ .

- اللغة : " يا صاح منادى مرخم أصله يا صاحبى ، " الذرف " جمع ذارف وذارفة ، أى قاطرة .
- الشاهد فيه ك وصل القافية بالنون للترنم كما توصل بحروف المد للترنم أيضاً .
- (ينظر الرجز فى خزانة الأدب ٣ / ٤٤٣).

(٣) هذا رجز ، وهو فى ديوان العجاج ١٣/٢ .

- اللغة : الأتحمى : ضرب من البرود موشى ، شبه الطلل به فى اختلاف آثاره " أنهج إنهاجا " أخلق وبلى .
- الشاهد فى الرجز وصل القافية بالنون للترنم .
- (ينظر الرجز فى الخصائص ١٧١/١ ، سر صناعة الإعراب ٥١٤/٢ ، وشرح المفصـــل ٦٤/١ ، ولســـان العرب مادة (بيع) ، ومغنى اللبيب ٣٧٢/٢) .

وكذلك الجر والرفع والمكسور والمفتوح والمضمـــوم فى جميـــع هـــذا كالمجرور والمنصوب والمرفوع .

وأما الثالث فأن يُجروا القوافى فى مُجراها لو كانت فى الكلام ولم تكـــن قوافى شعر ، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا ، وتركوا المدَّة لعلمهم أنها فى أصل البناء ، سمعناهم يقولون – لجرير : –

* أقِلّى اللَّوْمَ عـــــاذِلَ والعِتابْ * [1]

وللأخطل : –

* واسْأَلْ بمَصْقَلَةَ البَكْرِىِّ ما فَعَلْ * [2]

وكان هذا أخَفَّ عليهم . ويقولون : –

* قدر ابَنِى حَفْصٌ فحـــرِّكْ حَفصا * [3]

يثبتون الألف لأنها كذلك فى الكلام " [4]

---

(1) سبق تخريجه ص ٥ من هذا البحث .

(2) هذا عجز بيت من البحر البسيط وصدره : – * دع المغمرَّ لا تسال بمصرعه * .

- وهو فى ديوان الأخطل ص ٣٤٩ .
- اللغة : " اسأل به " أى اسأل عنه ، ومصقله هو مصقلة بن هبيرة الشاهد فيه حـــذف الألـــف مـــن " فعلا " لما لم يرد الترنم ومد الصوت .
- (ينظر البيت فى اللسان مادة " صقل " ، والخزانة ٩/١٣٠) .

(3) هذا رجز ولم اقف له على نسبة .

- الشاهد فيه قوله : " حفصا " حيث أثبت الألف لأنه منون ، ولا تحذف ألفـــه فى الوقـــف ، كمـــا لا تحذف فى الكلام ، إلا على ضعف .
- (ينظر الرجز فى شرح شواهد الشافية ص ٢٣٦) .

(4) ينظر الكتاب ٤/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

الدراسة والتحليل

بإنعام النظر فى نص سيبويه السابق يتبين أن للعرب فى إنشادهم القوافى المطلقة [1] حالين : -

الأولى : - أن يقصدوا الترنم والغناء بالشعر فيدعوهم ذلك إلى مد الصوت فتراهم يلحقون حرف الروى المتحرك مداً مجانساً لحركة هذا الروى ، فإن كان حرف الروى متحركاً بالفتح ألحقوه ألفاً ، وإن كان مكسوراً ألحقوه ياء ، وإن كان مضموماً ألحقوه واواً .

ولا فرق فى هذا بين ما يجوز تنوينه من الكلمات وما يمتنع تنوينه ، فكلمة (مصرعاً) فى بيت يزيد بن الطثرية السابق قد ألحق فيها حرف الروى المفتوح ألفاً وهو مما يجوز تنوينه لكونه اسماً غير مقترن بأل ولا مضاف ولا ممنوع من الصرف .

وكلمة (الخيامو) فى قول جرير السابق قد لحقتها الواو قصداً للترنم بضم ما قبلها وهذه الكلمة يمتنع تنوينها لكونها اسماً مقترناً بأل .

وكذلك لا فرق بين نوع الحركة هل هى حركة إعراب أو حركة بناء ، ومن ثم وجدناهم ترنموا بالفعل المبنى كما ترنموا بالاسم المعرب .

الثانية : ألا يقصدوا الترنم والغناء بالشعر وفى هذه الحالة نجد أن إنشاد العرب قد اختلف على ثلاث طرائق نفصلها فيما يلى : -

إحداها : لأهل الحجاز حيث يلحقون الروى المتحرك مداً مجانساً لما قبله مع أنه لا يلزمهم ذلك إذ لا حاجة لهم هنا إلى مد الصوت حيث لا ترنم .

---

(1) المراد بالقوافى المطلقة المتحركة ويقابلها القوافى المقيدة وهى الساكنة .

والعلة فى هذا – كما ذكر سيبويه – أنهم أرادوا أن يفرقوا بينه وبين الكلام الذى لم يوضع للغناء .

ثانيتها : أنهم يعاملون القوافى معاملتها فى الكلام أى فى غير الشعر فيقفون عليها بالسكون إلا إذا كانت منصوبة خالية من " أل " فإنهم يزيدون فيها ألفاً فى الشعر لأنهم يفعلون ذلك فى النثر أيضاً .

وقد ذكر سيبويه هذا الوجه دون أن ينسبه إلى قوم معينين من العرب .

الثالثة : لكثير من بنى تميم حيث يلحقون الروى المتحرك نوناً ساكنة بدلاً من حرف المد .

ويسمى هذا فى اصطلاح النحويين بتنوين الترنم ، وسنتحدث عنه فيما يلى من حيث تعريفه وتسميته وهل يختص به بنو تميم وحدهم ؟ وما يلحقه هذا التنوين : –

(أ) أما تعريفه فقد عرض له جمع من النحويين ، منهم ابن عصفور حيث قال : " هو الذى يلحق القوافى المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الإطلاق " [1] .

وبهذا أيضاً عرفه ابن هشام فى المغنى [2] .

ويتضح من هذا أن التنوين الذى يلحق القوافى المقيدة (الساكنة) لا يسمى ترنماً ، وإنما يسمى بالتنوين الغالى حيث يختص الترنم بالقوافى المطلقة .

(ب) وأما تسمية تنوين الترنم بهذا الاسم فعلى حذف المضاف أى ترك الترنم أو قطع الترنم ، وقد صرح بذلك كثير من النحويين فى مقدمتهم سيبويه

---

(1) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠ .

(2) ينظر المغنى لابن هشام ٢/٣٤٢ .

كما مر فى النص السابق ؛ وكذا الرضى حيث قال : "وأما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك الترنم" [1] .

(ج) وقد اقتصر سيبويه على نسبة هذا التنوين إلى بنى تميم كما سبق وتبعه فى ذلك الرضى فى شرح الكافية [2]، وابن مالك فى شرح التسهيل [3] .

وأما ابن جنى [4] والشيخ خالد الأزهرى [5] والأشمونى [6] فقد نصوا على أنه فى لغة قيس أيضاً .

(د) وهذا النوع من التنوين لا يختص بالدخول على أحد أنواع الكلمة (الاسم ، الفعل ، الحرف) دون غيره ، حيث ورد إلحاقه جميع أنواع الكلمة وممن نص على ذلك ابن عصفور حيث قال : " وهذا التنوين يكون فى الاسم والفعل والحرف فمثال كونه فى الاسم قول الشاعر :

يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ ∴ من طللٍ كالأتحمىِ أنهجنَ [7]

يريد أنهج أى : خَلَقَ وقال الآخر :

أقِلّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْن ∴ وقُولىِ إنْ أصبت لقد اصابن [8]

---

(1) ينظر شرح الكافية للرضى ١٤/١ .

(2) ينظر شرح الكافية للرضى ١٤/١ .

(3) شرح التسهيل لابن مالك ١١/١ .

(4) سر صناعة الإعراب لابن جنى ٥٠١/٢ .

(5) التصريح ٣٦/١ .

(6) شرح الأشمونى ٢٧/١ .

(7) سبق تخريج هذا الرجز من هذا البحث .

(8) سبق تخريج هذا الرجز من هذا البحث .

ومثال كونه فى الحرف قول النابغة : –

أفِدَ الترحُّلُ غير أن ركابَنا ∴ لَمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأن قَدِنْ [1] [2]

وبإنعام النظر فى نص ابن عصفور السابق يتبين أن ما ذكره الرضى من أن تنوين الترنم لم يسمع دخوله الحرف غير مسلم [3] .

إذ قد سمع عن العرب إلحاق تنوين الترنم الحرف كما فى بيت النابغة السابق [4] .

هذا ، وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن تنوين الترنم لا يقتصر على إلحاقه القوافى فقط وإنما يلحق الأعاريض المصرعة أيضاً ، ذكر ذلك الصبان ويشهد له قول جرير :

أقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْن ∴ وقُولِى إنْ أصَبْتُ لَقَدْ اصابَنْ

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن إلحاق القوافى المطلقة حرف مد مجانساً لحركة ما قبله عند الترنم وأن قلب هذا المد نوناً عند بنى تميم ومن وافقهم إذ لم يترنموا لا يختص به الشعر كما هو ظاهر كلام سيبويه ، وإنما يشمل الشعر والنثر ، ويؤيد ذلك ما نص عليه أبو حيان عند تفسير قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ باللَّهِ الظُّنُونَا) [5] حيث قال : " أما إثباتها – يعنى الألف – فى الوقف ففيه

---

(١) البيت من البحر الكامل ، وفى ديوان النابغة الذبيانى ص ٨٩ .

- اللغة : " أفد " دنا وقرب ويروى مكانه أزف وهو بمعناه .
- الشاهد فيه دخول تنوين الترنم على الحرف (ينظر البيت فى شرح المفصل ١١٠/١٠ ، والجنى الدانى ص ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/١ .

(٣) ينظر شرح الكافية ١٤/١ .

(٤) ينظر خزانة الأدب للبغدادى ٧٠/١ .

(٥) الأحزاب (١٠) .

الرسم وموافقة لبعض مذاهب العرب ؛ لأنهم يثبتون هـــذه الألـــف فى قـــوافى أشعارهم وفى تصاريفها والفواصل فى الكلام كالمصارع " [1] .

وقد نص السيوطى على أن تنوين الترنم قد يكون فى القرآن فيســـمى حينئذ تنوين الفواصل حيث قال : وتنوين الفواصل الذى يسمى فى غير القـرآن الترنم ، بدلاً من حرف الإطلاق ، ويكون فى الاسم والفعل والحرف ، وخـــرج عليه الزمخشرى وغيره : (قَوَارِيْرَا) [2] ، (وَالَّيْـــلِ إذَا يَسْـــرِ) [3] ، (كَـــلاَّ سَيَكْفُرُونَ) [4] بتنوين الثلاثة " [5] .

([1]) البحر المحيط ٢١٧/٧ .

([2]) الإنسان من الآية (١٥) وتنوين (قَوَارِيْرا) قراءة نافع وأبى بكر والكسائى وابن كثير (ينظر الكشـــف عن وجوه القراءات ٣٥٤/٢) .

([3]) الفجر (٤) . وتنوين " يَسْرِ " قراءة أبى الدينار الأعرابى (ينظر القـــراءات الشـــاذة لابـــن خالويـــة ص ١٧٣ ، والبحر المحيط ٤٦٧/٨) .

([4]) مريم من الآية (٨٢) . وتنوين " كَلاَّ " قراءة أبى نهيك (ينظر المحتسب لابن جنى ٤٥/٢) .

([5]) ينظر معترك الأقران ٥٩٥/٢ ، ٥٩٦ .

المسألة الثانية

الاختلاف فى إعمال (ما) النافية عمل (ليس)

تحدث سيبويه فى غير موضع من كتابه عن اختلاف الحجازيين والتميميين فى " ما " النافية من حيث إعمالها عمل " ليس " أو إهمالها وكذا بعض الشروط عند من أعملها ، وتفصيل القول فى هذين الأمرين كما يلى : –

الأمر الأول : - حديث سيبويه عن اختلاف الحجازيين والتميميين فى إعمال " ما " أو إهمالها .

أورد سيبويه هذا الخلاف فى كتابه حيث قال : " هذا باب ما أُجْرِىَ مَجْرَى لَيْسَ فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يَصيرُ إلى أصلة . وذلك الحرف " ما " تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً .

وأما بنو تميم فيُجرونها مجرى أمَا وهَلْ ، أى لا يعملونها فى شئ وهو القياس لأنه ليس بفعلٍ وليس " ما كليس " ، ولا يكون فيها إضمار .

وأما أهل الحجاز فيشبِّهونها " بليس " إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها " لاتَ " فى بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة..... ومثل ذلك قوله عزّ وجلَ : " مَا هَذَا بَشَراً " [1] فى لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرىَ كيف هى فى الصحف " [2] .

الدراسة والتحليل

ففى النص السابق نرى سيبويه قد نص على أن للعرب فى " ما " الداخلة على الجملة الاسمية لغتين : –

---

(1) يوسف (٣١) .

(2) الكتاب ٥٧/١ ، ٥٩ .

الأولى :- لأهل الحجاز وهى إعمال " ما " عمل " ليس " لما بينهما من شبه معنوى .

الثانية :- لبنى تميم وهى إهمال " ما " وهو القياس عند سيبويه ، ونفصل القول فى هذا كما يلى : —

(أ) اختلف النحويون فى نسبة هاتين اللغتين وتعيين من تكلم بهما من القبائل العربية : —

- فأكثر النحويين قد صرحوا بأن إعمال " ما " لغة أهل الحجاز ، وإهمالها لغة بنى تميم ، ومن هؤلاء أبو إسحاق الزجاج نص على ذلك بقوله : " (وما) معناها (ليس) فى النفى ، وهذه لغة أهل الحجاز ..... ولغة بنى تميم (ما هذا بشرٌ) ولا تجوز القراءة بها إلا براوية صحيحة " [1] .

ونص على ذلك أيضاً كل من ابن عصفور [2] وابن عقيل [3] ، وأبى حيان [4] ، وابن هشام [5] ، والسيوطى [6] .

- وأما الرضى وابن مالك فقد نصا على أن الإعمال لغة الحجاز والإهمال لغة غيرهم من العرب بيد أن الرضى قد صرح بأن المراد بغير الحجازيين هم بنو تميم [7] .

---

(1) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨/٣ .

(2) شرح الجمل ٥٩١/١ .

(3) شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ .

(4) البحر المحيط ٢٣٢/٨ .

(5) أوضح المسالك ٢٧٤/١ .

(6) الهمع ١٢٣/١ .

(7) شرح الكافية للرضى ٢٦٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١ .

- وقد تناقض قول الكسائى وابن هشام فى تحديد لغة أهل تهامة ونجد هل هم ممن يعملون (ما) أو ممن يهملونها ؟ .

١- فقد ذكر النحاس أنه حُكى عن الكسائى نسبة لغة الرفع إلى تهامة ونجد [١] .

٢- ولم يقتصر ابن هشام فى المغنى على نسبة لغة الإعمال إلى الحجازيين وحدهم وإنما ضم إليهم فى النطق بهذه اللغة كلاً من أهل نجد وتهامة [٢] .

- هذا ، وإعمال " ما " مذهب البصريين نص على ذلك السيوطى حيث قال : " وراعى هذا الشبه أهلُ الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا الخبر خبراً لها ..... هذا مذهب البصريين [٣] .

وإنما أعملوها لأنها تشبه " ليس " وذلك أن "ما" للنفى كما أن "ليس" كذلك ، وداخلة على المبتدأ و الخبر كما أن " ليس " كذلك ، وتخلص نفى المحتمل للحال كما أن ليس كذلك [٤] .

ومذهب الكوفيين أن " ما " لا تعمل شيئاً فى لغة الحجازيين ، والمرفوع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره [٥] .

وممن نص على نسبة هذا إلى الكوفيين ابن الأنبارى حيث يقول : " ذهب الكوفيون إلى أن (ما) فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض " [٦] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٢ .

(٢) المغنى ٣٠٣/١ .

(٣) الهمع ١٢٣/١ .

(٤) الإنصاف ١٦٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١ ، والهمع ١٢٣/١ .

(٥) معانى القرآن للفراء ٤٢/٢ ، والهمع ١٢٣/١ .

(٦) الإنصاف ١٦٥/١ .

(ب) اختلاف النحويين فى الحكم على هاتين اللغتين من حيث القوة أو الضعف ومن حيث الموافقة للقياس أو المخالفة له وتفصيل القول فى هذا كما يلى : -

١- فأكثر النحويين يرون - تبعاً لسيبويه - أن لغة بنى تميم هى مقتضى القياس وبيان ذلك أن (ما) حرف غير مختص ، فتارة تدخل على الاسم نحو : ما زيد قائم ، وأخرى تدخل على الفعل نحو : ما يقوم زيد ، وحق ما هذا شأنه كـ (هل) وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة ألا تعمل [١] .

٢- وأما أبو إسحاق الزجاج فيرى أن لغة أهل الحجاز أقوى اللغات لأنها الموافقة لكتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومن ثم نجده قد غلط الفراء فى زعمه أن الرفع فى خبر (ما) عند إسقاط الباء هو أقوى الوجهين فى العربية [٢] .

وبعد ، فإنى أرى أن لغة أهل الحجاز - وإن كانت مخالفة للقياس - أفصح من لغة بنى تميم لنزول القرآن بها قال - تعالى - : (مَا هَذَا بَشَراً) [٣] وقال - تعالى - : (مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) [٤] ، ويؤيد هذا قول الزجاج : "و (ما) معناها معنى (ليس) فى النفى وهذه لغة أهل الحجاز ، وهى اللغة القدمى الجيدة" [٥] .

---

(١) الكتاب ٥٧/١ ، والإنصاف ١٦٥/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٩/١ ، والهمع ١٢٣/١ .

(٢) معانى القرآن للفراء ٤٢/٢ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٨/٢ .

(٣) يوسف (٣١) .

(٤) المجادلة (٢) .

(٥) معانى القرآن وإعرابه ١٠٨/٣ .

الأمر الثانى : - حديث سيبويه عن شروط [1] إعمال (ما) عمـــل (ليس) عند الحجازيين : –

عرض سيبويه فى مواضع متفرقة من كتابة لهذه الشروط وسوف أوردها كما نص عليها النحويون مستهلاً كل شرط بكلام سيبويه الذى يختص به .

الشرط الأول : - أن لا تقترن (ما) بـــ (إن) الزائدة فإن اقـــترنت بها بطل عملها ، وعلى هذا نص سيبويه بقوله : " وأمَا "إنْ" مع "ما" ، فى لغـــة أهل الحجاز ، فهى بمنزلة "ما" ، فى قولك : إنَما الثقيلة ، تجعلها مـــن حـــروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف "لَيْسَ" وبمنزلتها " [2] .

ومقتضى كلام سيبويه أن (ما) الحجازية إذا اقترنت بإن الزائدة بطـــل عملها ، ورفع بعدها الخبر نحو قول الشاعر : –

بَنى غُدَانَةَ مَا إنْ أنْتُمُ ذَهَبُ ∴ وَلاَ صَرِيفٌ ولكِنْ أنْتُم الخَزَفُ [3]

وما ذكر من وجوب إبطال عمل (ما) مع (إنْ) هو مذهب البصريين [4] .

ومذهب الكوفيين أن (إنْ) الداخلة على (ما) هى النافية جئ بها بعد (ما) توكيداً .

---

(1) ينظر فى هذه الشروط شرح الكافيه للرضى ٢٦٦/١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩١/١ ومـــا بعدها ، وشرح التسهيل ٣٦٩/١ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٣٠٣/١ وما بعدها ، والتصريـــح ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(2) الكتاب ٤/ ٢٢١ .

(3) البيت من البحر البسيط ولم أقف له على نسبة ، اللغة : " بنى غدانة " حى من يربوع بنى تميم ، " الصريـــف " هو الفضة ، " الخزف " هو ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا .

- الشاهد فيه : " ما إن أنتم ذهب " حيث زيدت " إن " بعد " ما " فبطل عملها .
- (ينظر البيت فى أوضح المسالك ١ / ٢٧٤ ، واللسان مـــادة (صـــرف) ، والجـــنى الـــدانى ص ٣٢٨ ، والخزانة ٤ / ١١٩) .

(4) ينظر التصريح ١ / ١٩٦ .

وقد أورد ابن مالك هذا المذهب ورده بوجهين : –

أحدهما : - أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل ، كما لا يتغير لتكرير (ما) ، إذا قيل : ما ما زيد قائماً ، كما قال الراجز : –

لا يُنْسِكَ الأسى تاسِّياَ ، فما ∴ مَا مِنْ حمامٍ أحَدٌ معتصما [1]

فكرر " ما " النافية توكيداً وأبقى عملها .

ثانيهما : - أن العرب قد استعملت " إنْ " زائدة بعد " ما " التى بمعنى الذى وبعد (ما) المصدرية التوقيتيه ، لشبههما فى اللفظ بـ (ما) النافية ، فلو لم تكن زائدة المقترنة بـ "ما" النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ [2] .

الشرط الثانى : - أن لا ينتقض نفى خبرها بـ (إلا) فإن انتقض بطل عملها وفى هذا يقول سيبويه : " وتقول : ما زيد إلا منطلق تستوى فيه اللغتان [3] . يعنى اللغة الحجازية واللغة التميمية .

وقد اختلف النحويون فى إعمال (ما) والحال هذه على أربعة مذاهب : –

الأول : - للجمهور – وهو رأى سيبويه كما سبق – حيث ذهبوا إلى إبطال عمل (ما) عند الحجازيين إذا انتقض النفى بإلا ، نص على ذلك الشيخ خالد الأزهرى حيث يقول : " وما ذكره – يعنى ابن هشام – من وجوب الرفع مطلقاً فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور " [4] .

---

(1) هذا رجز ، ولم أقف له على نسبة . اللغة : " الأسى " الحزن ، " الحمام " الموت .

- الشاهد فيه تكرار " ما " توكيدا مع بقاء عملها .
- (ينظر الرجز فى الجنى الدانى ص ٣٢٨ ، والخزانة ٤ / ١٢٠ ، والهمع ١ / ١٢٤) .

(2) شرح التسهيل ١ / ٣٧١ .

(3) الكتاب ١ / ٥٩ .

(4) التصريح ١ / ١٩٧ .

الثانى : - ليونس حيث أجاز النصب مع (إلا) مطلقـــاً واســـتدل بوروده فى قول الشاعر :

وَمَا الدهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِاهْلِهِ ∴ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا [1]

وهذا البيت عند الجمهور إما أن يكون من باب المفعول المطلق الواقـــع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ على حد : ما زيد إلا سيراً أى يسير ســيراً ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران مَنْحَنُونٍ ، وكذا القول فى : وما صـاحب الحاجات إلا معذَبًا ، والتقدير إلا يعذب معذباً أى تعذيباً ، وإما أن يكون مؤولاً بجَعْلٍ (منجوناً ومعذباً) مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أى يشبه منجونـــاً ويشبه معذباً ، وهذا التأويل أقل كلفة [2] .

الثالث : - للفراء حيث أجاز النصب مع (إلا) بشرط كون الخـــبر وصفاً نحو : ما زيد إلا قائماً [3] .

الرابع : - لباقى الكوفيين حيث ذهبوا إلى جواز النصب بشرط كـــون الخبر مشبهاً به نحو : ما زيد إلا أسداً .

وقد صرح بنسبة هذا المذهب إليهم الشيخ خالد الأزهرى ، حيث قال : "الرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به وهو قول بقية الكوفيين" [4] .

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وقد نسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ص ٢١٩ لأحد بنى سعد .

- اللغة : " المنجنون " هو الساقية .
- الشاهد فيه إعمال " ما " مع انتقاض نفى خبرها بإلا وهو جائز عند يونس .
- (ينظر البيت فى المغنى ١ / ٧٣ ، الجنى الدانى ص ٣٢٥ ، والخزانة ٤ / ١٣٠ ، الهمع ١ / ١٢٣) .

(2) التصريح ١ / ١٧٩ ، والهمع ١ / ١٢٣ .

(3) لم أهتد إلى رأيه هذا فى كتابه معانى القرآن وينظر فى التصريح ١ / ١٩٧ ، والهمع ١ / ١٢٣ .

(4) التصريح ١ / ١٩٧ .

الشرط الثالث : - وجوب الترتيب بين اسم (ما) وخبرهـــا ، وفى هذا يقول سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلقٌ عبدُ الله ، أو ما مُسِئٌ مَنْ أعْتَـــبَ ، رفعت ولا يجوز أن يكون مقدَّ ما مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقـــول : إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك : إنَّ عبدَ اللهِ أخوك ، لأنها ليست بفعل ، و إنمـــا جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إنَّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كل ما يجوز فيـــه ولم تَقْوَ قوّتهَ فكذلك ما " [1] .

ويؤكد ما ذكر عن سيبويه من منع إعمال (ما) مع تقدم خبرها علـــى اسمها أن الفرزدق حينما أعملها والحال هكذا حكم سيبويه على كلامه بالقلـــة نص على ذلك بقوله : " وزعموا أنَ بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فَاصْبَحُوا قدِ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ∴ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ [2]

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن (لاتَ حينُ مَناصٍ) [3] كذلـك ، ورُبَّ شئ هكذا ، وهو كقول بعضهم : هذه مِلْحَفَةٌ جديدةٌ فى القلة " [4] .

وبهذا الذى أوردناه عن سيبويه يكون موافقاً لما ذهـــب إليـــه جمـــهور النحويين من منع عمل (ما) إذا قدم خبرها على اسمهما [5] .

---

(1) الكتاب ١ / ٥٩ .

(2) البيت من البحر البسيط ، وهو فى ديوان الفرزدق ١ / ١٨٥ .

- الشاهد فى قوله : " ما مثلهم بشر " حيث عملت " ما " مع تقدم خبرها على اسمها .
- (ينظر البيت فى المقتضب ٤ / ١٩١ ، والمقرب ١ / ١٠٢ ، والمغنى ١ / ٨٢ ، وأوضح المســـالك ١ / ٢٨٠ ، والجنى الدانى ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، والتصريح ١ / ١٩٨) .

(3) سورة ص (٣) .

(4) الكتاب ١ / ٦٠ .

(5) كتاب منحة الجليل بتحقيق شرع ابن عقيل ١ / ٣٠٤ .

ومقابل هذا المذهب ما نسبه العلامة الصبـــان إلى أبى عمـــر الجرمـــى والفراء من جواز إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها [1] .

حيث حكى الجرمى قول العرب : ما مسيئاً أعتب فنصبت (ما) الخبر وهو (مسيئاً) مع تقدمه على الاسم [2] .

ولمن أجاز أن يستدل ببيت الفرزدق السابق وللمانعين أن يردوا بـــأن (بشر) خبر و (مثلهم) مبتدأ ولكن بنى على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبـنى وهو الضمير ، والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه و إعرابه . وقيل إن ذلك غلـــط من الفرزدق ؛ لأنه تميمى وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يـــدر أن مـــن شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وفيه نظر ، فإن العـــربى لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته ، وقيل " مثلهم " ظرف زمان تقديره : و إذ هم فى زمان ما فى مثل حالهم بشر ، وقيل : ظرف مكان والتقديـــر : و إذ مـــا مكانهم بشر أى فى مثل حالهم ، وقيل : حال من بشر ، وساغ ذلك مع كـــون بشر نكرة لتقدم الحال عليه ، ولا تتعرف مثل بإضافتها إلى الضمير لتوغلـــها فى الإبهام [3] .

هذا إذا لم يكن خبر " ما " ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وأما إذا كان خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففيه خلاف بين النحويين نورده فيما يلى : –

(أ) فذهب البصريون إلى جواز إعمال " ما " مع تقدم خبرها إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً قياساً على " إنَّ " التى يتقدم خبرها على اسمـــها إذا كان ظرفاً أو مجروراً .

---

(1) حاشية الصبان ١ / ٢٤٩ .

(2) الهمع ١ / ١٢٤ .

(3) التصريح ١ / ١٩٨ ، والأشمونى والصبان عليه ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(ب) وذهب أبو الحسن الأخفش إلى منع عمل " ما " مع تقدم خبرهـــا إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وإنما امتنع قياس " ما " علـــى " إنَ " عنده لأنها أقوى من " ما " حيث اختصت بالدخول على الجملة الاسمية بخلاف " ما " [1] .

والصحيح عند ابن عصفور مذهب البصريين نص على ذلك بعـــد أن أورد المذهبين بقوله : " والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تبـــارك وتعـــالى : (فَمَا مِنكُم مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) [2] فـــ (حاجزين) خبر (مـــا) ، وهـــو منصوب فثبت أنها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذى هو (منكم) فإذا فصل بين " ما " واسمها بمجرور ليس فى موضع خبرها الـــذى لا يجـــوز فى " إنَ " إلا قليلاً فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذى هو فى موضع الخبر الجـــائز فى " إنَّ " فى فصيح كلام العرب نحو : إن فى الدار زيداً " [3] .

الشرط الرابع : - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها .

وفى هذا يقول سيبويه : " ولا يجوز ذافى " ما " فى لغة أهل الحجـــاز ؛ لأنه لا يكون فيه إضمارٌ . ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً ، ومـــا زيداً أنا قاتِلاً ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم فى كان وليس ، أن تقدم ما يَعْمَـــلُ فيه الآخِرُ ، فإن رفعتَ الخبر حَسُنَ حملُه على اللغة التميمية ، كما قلت : أمّـــا زيداً فأنا ضاربٌ ، كأنك لم تذكر " أمّا " وكأنك لم تذكر " ما " ، وكأنك قلت زيداً أنا ضاربٌ .

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٥ .

(2) الحاقة (٤٧) .

(3) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٥ .

وقال مزاحم العقيلى : —

وقالوا تعَرَّفْها المَنازلَ من مِنىً ∴ وما كلُّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارفُ [1]

وقال بعضهم :

* وما كلُّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارفُ *

لزم اللغة الحجازية فرفع ، كأنه قال : ليس عبدُ الله أنا عارفٌ ، فأضمر الهاء فى عارفٍ . وكان الوجهُ عارفه حيث لم يُعْمَلْ عارفٌ فى كلٍ وكان هـــذا أحسنَ من التقديم والتأخير ، لأنهم قد يَدَعُون هذه الهاء فى كلامهم وفى الشـــعر كثيراً ، وذلك ليس فى شئ من كلامهم ولا يكاد يكون فى شعرٍ " [2] .

وقد فصَّل النحويون فى هذا الشرط : —

(أ) فإذا لم يكن معمول خبر " ما " ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يجز إعمال " ما " مع تقدمه نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ ، وكذا البيت الســـابق الـــذى استشهد به سيبويه .

وأجاز ابن كيسان بقاء عمل " ما " والحالة هذه .

(ب) وإذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها نحو : ما عنـدك زيد مقيماً ، وما بى أنت معنياً ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيـــها ما لا يتوسع فى غيرها .

ومن إعمال " ما " مع تقدم خبرها على اسمها قول الشاعر : —

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلى .

- اللغة : " المنازل من منى " حيث ينزلون أيام رمى الجمار .
- الشاهد فى الشطر الثانى حيث بطل عمل " ما " لتقدم معمول خبرها على اسمها .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٢ / ٣٥٤ ، ٣٧٦ ،واللسان مادة (عرف) ، والتصريح ١ / ١٩٨) .

(2) الكتاب ١ / ٧١ ، ٧٢ .

بأهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ و إنْ كُنتَ آمِناً ∴ فَما كُلُّ حينٍ مَنْ تُوالي مُوالِيا [1]

والأصل : فما من توالى مواليا كل حين فـ (ما) نافية ، و (من توالى) اسمها و (مواليا) خبرها و (كل حين) ظرف زمان منصوب بموالياً [2] .

الشرط الخامس : - ألا يبدل من خبرها موجب .

وفى هذا يقول سيبويه : " ومثل ذلك : ما أنت بشئ إلا شئٌ لا يُعبأ بـه من قِبَل أن بشئ فى موضع رفع فى لغة بنى تميم ، فلما قَبُح أن تحمله على البـاء صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع ، وبشئٍ فى لغة أهل الحجاز فى موضع منصوب ، ولكنَّك إذا قلت : ما أنت بشئ إلا شئٌ لا يُعبأ به فكأنك قلت : ما أنـت إلا شئٌ لا يُعْبأ به " [3] .

قد اختلف النحويون فى اشتراط هذا الشرط : -

(أ) فمنهم من قال به ، وعليه إذا أبدل من خبرها موجب بطل عملها نحو : ما زيد بشئ إلا شئ لا يعبأ به ، فـ (بشئ) فى موضع رفع خبر عـن المبتدأ الذى هو (زيد) ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبراً عن (ما) .

وحجة هؤلاء أن ما بعد إلا موجب والمبدل فى حكـم المبـدل منـه ، ولا تعمل (ما) فى الموجب .

(ب) ومنهم من لم يقل بهذا الشرط ، وعليه يكون (بشئ) فى قولك : مـا زيد بشئ إلا شئ لا يعبأ به فى موضع نصب خبراً لـ (ما) .

---

(1) البيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

- اللغة : : " أهبة " العدة ، و " لذ " فعل أمر بمعنى الجأ .
- الشاهد فى الشطر الثانى حيث أعملت " ما " مع تقدم معمول خبرها لكونه ظرفاً .
- (ينظر البيت فى أوضح المسالك ١ / ٢٨٣ ، التصريح ١ / ١٩٩) .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والتصريح ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ ، والأشمونى ١ / ٢٥٠ .

(3) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

وكلام سيبويه – رحمه الله تعالى – فى هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين – أعنى القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك – فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور – وهو : ما زيد بشئ ، إلى آخره – استوت اللغتان ، يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله : استوت اللغتان فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل (إلا) والمراد أنه لا عمل لـ (ما) فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا فى إعمال (ما) ألا يُبْدَل من خبرها موجب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد (إلا) والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت (ما) حجازية ، أو تميمية ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال "ما" ألا يبدل من خبرها موجب [1] .

الشرط السادس :- ألا تتكرر (ما)

فإن تكررت بطل عملها ، نحو : ما ما زيد قائمٌ ، فـ (ما) الأولى نافية ، و (ما) الثانية نفت النفى ، فصار الكلام مثبتاً ، فلا يجوز نصب قائم [2] .

وحُكِى عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب مع تكرار (ما) كما فى قول الراجز : –

لا يُنْسِكَ الأسى تاسِّياً ، فما ∴ مَا مِنْ حمامٍ أحَدٌ مُسْتَعْصِمَا [3]

فنصب " مستعصما " خبراً لـ " ما " مع تكرارها [4] .

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٧ .

(2) شرح ابن عقيل ١/٣٠٦ .

(3) سبق تخريجى ص ١٥ من هذا البحث .

(4) الارتشاف ٢/١٠٥ ، والهمع ١/١٢٤ .

وخلاصة القول فى هذا الشرط أن " ما " الثانية إذا كانت نافية بطـــل عمل الأولى ، لأن الكلام صار بدخولها مثبتاً إذ إن نفى النفى إثبات .

وإذا كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل " مـا " إذا اقترنت بها " إن " الزائدة .

وإذا كانت "ما" الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفى الأولى جاز الإعمال .

هذا ، وينبغى أن يحمل ما سبق نسبته إلى جماعة من الكوفيين – وهـــو إجازة إعمال " ما " مع تكررها – على اعتبار الثانية مؤكدة لنفى الأولى .

كما ينبغى أن يحمل كلام من أبطل عمل " ما " إذا تكررت علـــى أن تكون الثانية نافية لنفى الأولى [1] .

---

(1) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٣٠٦ .

المسألة الثالثة
حكم المستثنى
فى
الكلام التام المنفى المنقطع

تحدث سيبويه عن الاختلاف بين الحجازيين والتميميين فى حكم المستثنى من حيث وجوب نصبه أو جواز النصب والإبدال ، وذلك مع الكلام التام غير الموجب المنقطع ذكر ذلك فى باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول حيث قال : " وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً ، جاءوا به على معنى ولكنَّ حماراً ، وكرهوا أن يبدلوا الآخِر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكنَّ ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلاَّ حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعْلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئت جعلته إنسانها ..... وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى : —

يا دارَ ميَّةَ بالعَلياءِ فالسَّنَدِ ∴ أقْوَتْ وطـال عليهـا سالِفُ الأَبدِ
وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أسائلُها ∴ عَيَّتْ جَواباً ومـا بالرَّبْع مِن أحَدِ
إلاَّ أوارىُّ لأياً مـا أبَيِّنُها ∴ والنُّؤْىُ كالحوض بالمظلومة الجلدِ [1]

---

(١) الأبيات من البحر البسيط ، وهى فى ديوان النابغة الذبيانى ص ١٥ .

- اللغة : " الأوارى " جمع آرى وهى محابس الخيل ، تقول : تأريت بالمكان إذا تحبست به . " لأياً " بطناً . " النُّؤىُ " حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ، " المظلومة " أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ؛ لأنها فى فلاة ، فظلمت لذلك " الجلد " الصلبة .
- الشاهد فى قوله : " إلا أوارِىُّ " حيث رفع على البدل من أحد باعتبار الأوارى من جنس الأحد اتساعاً ومجازاً .
- (ينظر الشاهد فى المقتضب ٤ / ٤١٤ ، والإنصاف ١ / ٢٦٩ ، واللسان مادة (جلد) ، و (ظلم) ، (بين) ، وخزانة الأدب ٤ / ١٢٢ ، ١١ / ٣٦) .

وأهل الحجاز ينصبون ، ومثل ذلك قوله :

وَبلْدَةٍ ليس بها أنيسُ ∴ إلاَّ اليعافيرُ وإلا العِيسُ [1]

جعلها أنيسها . وإن شئت كان على الوجه الذى فسرته فى الحمار أول مرة ، وهو فى كِلا المعنيين إذا لم تنصب بدل .

ومن ذلك من المصادر : ماله عليه سُلْطانٌ إلا التكلف ، لأن التكلف ليس من السلطان ، وكذلك : إلا أنه يتكلف ، هو بمنزلة التكلُّف ، وإنما ... يجئ هذا على معنى وَلكِنْ ، ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره : (مَا لَهُمْ بِهِ منْ عِلْمٍ إلا اتِّباعَ الظَّنِّ) [2] ، ومثله : (وَإنْ نَشَأْ نَغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ ولاَ هُمْ يُنْقَذُونَ إلا رَحْمةً منَّا) [3] ومثل ذلك قول النابغة : —

حَلفتُ يَميناً غيرَ ذى مَثْنَوِيّةٍ ∴ و لا عِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بصاحبِ [4]

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون إتِّباعَ الظن علمهم ، وحُسْنَ الظن علمه ، والتكلف سلطانه ، وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبى رفعاً :

---

(1) هذا رجز لجران العود فى ديوانه ص ٩٧ .

- اللغة : " اليعافير " جمع يعفور ، وهو ولد الظبى ، " العيس " جمع أعيس وعيساء وهى بقر الوحش لبياضها ، وأصله فى الإبل فاستعاره للبقر .
- (ينظر البيت فى الإنصاف ١ / ٢٧١ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٦١ ، والتصريح ١ / ٣٥٣ .

(2) النساء (١٥٧) .

(3) يس (٤٣ ، ٤٤) .

(4) البيت من البحر الطويل ، وهو فى ديوان النابغة الذبيانى ص ٤٠ .

- اللغة : " مثنوية " من الاستثناء فى اليمين والمراد أنه حلف يميناً قاطعة .
- الشاهد فى قوله : " إلا حسنَ ظن " حيث نصب " حسن " على الاستثناء المنقطع لأن حسن الظن ليس من العلم .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٢ / ٢٢٨ ، واللمع فى العربية ص ١٥١ ، والخزانة ٣ / ٣٢٣ ، ٣٣٠) .

ليس بينى وبين قَيْسٍ عِتابُ ∴ غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ [1]

جعلوا ذلك العتاب ، وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذى ذكرنا [2] .

الدراسة والتحليل

يجدر بنا قبل أن نفصل القول فى هـــذه المســألة أن نعــرف بعــض المصطلحات التى تتصل بهذا الموضوع ويتردد ذكرها فيه كثيراً : –

١– الاستثناء التام وهو ما ذكر فيه المستثنى منه ، والناقص ما لم يذكر فيــه المستثنى منه .

٢– الاستثناء الموجب وهو الذى لم يتقدمه نفى أو شبهه من نهى أو استفهام ، وغير الموجب هو الذى تقدمه نفى أو شبهه .

٣– الاستثناء المتصل وهو الذى يكون فيه المستثنى بعض المســتثنى منــه ، والمنقطع هو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه [3] .

وبعد هذه التقدمة الموجزة نقول إن العرب قد اختلفوا فى حكم المستثنى إذا كان الكلام غير موجب تاماً منقطعاً نحو : ما حضــر القــوم إلا حمــاراً ، وتفصيل القول فى هذا كما يلى : –

١– فأهل الحجاز يوجبون النصب فى ذلك وما أشبهه مما ذكــر فيــه المستثنى منه ، ولم يكن المستثنى بعض المستثنى منه وقد تقدم فى الكــلام نفــى كالمثال السابق أو استفهام نحو : هل حضر القوم إلا حماراً ؟ ، أو النهى نحــو :

---

(١) البيت من البحر الخفيف ، وهو لعمرو أو عمير بن الأيهم .

- الشاهد فى قوله : " عتابٌ غيرُ " حيث رفع " غير " على البدل من " عتاب " .
- (ينظر البيت فى المقتضب ٤ / ٤١٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٠) .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) التصريح ١ / ٣٤٧ وما بعدها .

لا تضرب أحداً إلا حماراً ، فـ (حماراً) فى الأمثلة المتقدمة ونحوهـــا واجـــب النصب على الاستثناء عند أهل الحجاز .

وحجتهم فى ذلك أن المستثنى هنا فضلة بعد تمام الكلام ، ولا يجـــيزون فيه البدل من الأول ؛ لأنه ليس من جنسه فيكون بدل بعض من كل [1] .

٢- وأما بنو تميم فإنهم يجوزون فى المستثنى - والحالة هذه - النصـــب على الاستثناء كما سبق ذكره عن الحجازيين والبدل : -

(أ) فيكون المستثنى تابعاً للمستثنى منه فى الإعراب ، فيكون مرفوعـــاً إذا كان المستثنى منه مرفوعاً نحو : ما حضر القومُ إلا حمارٌ ، وهل حضـــر القومُ إلا حماراً ؟ ، ولا يأت أحد إلا حمارٌ .

(ب) ويكون منصوباً إذا كان المستثنى منه منصوباً نحو : ما قابلت القـــوم إلا حماراً ، لا تسقِ القوم إلا حماراً ، هل سقيت القوم إلا حماراً ؟ .

(ج) ويكون مجروراً إذا كان المستثنى منه مجروراً نحو : ما مررت على القـــوم إلا حمارٍ ، و : لا تمرر على القوم إلا حمارٍ ، هل مررت على القوم إلا حمارٍ ؟ .

وإنما جاز فى المستثنى عند بنى تميم الإتباع على البدلية ، لأنهم جعلـــوا " الحمار " كأنه أحد . ووجه المجاز فى ذلك أحد أمرين : إما أن يقام الثانى مقـــام الأول ليكون المحل للأول فلما وجد فيه الثانى جعل كأنه الأول ، لحلوله محلـــه ، وذلك نحو قوله : -

وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ ∴ تحيةُ بينهمْ ضربٌ وجيعُ [2]

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٦ ، والتصريح ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(2) البيت من البحر الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٤٩ .

- اللغة : " الخيل " : الفرسان ، " دلفت " زحفت ، " وجيع " موجع .
- الشاهد فى البيت : جعل الضرب تحيةً على الاتساع والمجاز .
- (ينظر البيت فى الكتاب ٢ / ٣٢٣ ، ٣ / ٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٣ ، والنوادر ص ١٥٠) .

فجعل الضرب الوجيع التحية ، لما كانت العادة عند اجتماع الجمـــوع أن يُحيّى بعضهم بعضاً ، فلما وقع " الضرب " ولم تقع " التحية " المألوفة جعـل الضرب تحية لوقوعه موقعها . وكذلك قوله :

فإن تُمْسِ فى قَبْرٍ برهوةَ ثاوِياً ∴ أنيسُكَ أصداءُ القبور تَصيحُ [1]

لما كان الذى يؤنس به إنما هو الكلام جعل الصَدَى وإن لم يك كلامـــاً أنيساً لقيامه مقام الأنيس فعلى هذا إذا قلت : ما فى الدار أحدٌ إلا حماراً تجعـــل الحمار كأنه أحد لقيامه مقام الأحد له ، وذلك أنَّ الدار إنما يتخذُها من يعقـــل من الآدميين ، فلما لم يوجد إلا ما لا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه ، وعلـــى ذلك قوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ∴ إلا اليعافير وإلا العِيسُ [2]

وإما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلابس مســـماه فإذا قال: ما فى الدار أحدٌ إلا حماراً ، فكأنه قال : ما فى الـــدار أحـــدٌ ولا مـــا يلابسه ، فأراد بالأحد الأحد وما يلابسه ، فيكون ذلك من باب تسميه الشـــئ باسم الشئ إذا كان مجاوراً له وكان منه بسبب [3] .

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى .

- اللغة : " ثاويا " مقيماً ، و " الأصداء " جمع صدى وهو طائر يقال له الهامة ، تزعم الأعـــراب أنـــه يخرج من رأس القتيل إذا لم يدرك بثأره فيصيح : اسقونى اسقونى حتى يثأر به .
- الشاهد فى البيت جعل الأصداء أنيساً للمرثى ، اتساعاً ومجازاً .
- (ينظر البيت فى الكتاب ٢ / ٣٢٠ ، واللسان مادة (رها) والخزانة ٣ / ٣١٥) .

(2) سبق تخريج هذا البيت ص ××× من هذا البحث .

(3) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن بنى تميم لا يسوون فى الجـــواز بـــين إتبـــاع المستثنى للمستثنى منه وبين نصبه على الاستثناء فإنهم يرجحون الوجه الأخـــير على الأول نص على ذلك الشيخ خالد الأزهرى حيث قال : وتميم ترجحـــه – يعنى النصب على الاستثناء – وتجيز الإتباع " [1] .

هذا وقد تبع كثير من النحويين سيبويه فى نسبة اللغة الأولى – أعـــنى وجوب نصب المستثنى – إلى أهل الحجاز ، ونسبة اللغة الثانية – أعنى جـــواز نصب المستثنى على الاستثناء وإتباعه للمستثنى منه – إلى بنى تميم ، ومن هـؤلاء الرضى [2] ، وابن عصفور [3] ، وابن مالك [4] ، والشيخ خالد الأزهرى [5] .

وأما ابن عقيل فقد نسب اللغة الأولى إلى جمهور العرب ، ونسب الثانية إلى بنى تميم [6] .

وأما الأشمونى فذكر أن اللغة الأولى لجميع العرب والثانية لبنى تميم [7] .

وينبغى أن ننوه إلى أن ما سبق ذكره من اختـــلاف بـــين الحجـــازيين والتميميين فى حكم المستثنى إذا كان الكلام غير موجب تاماً منقطعاً مشـــروطٌ بصحة حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى ، وهذا الشرط متحقق فيمـا سبق ذكره من أمثله .

---

(1) التصريح ١ / ٣٥٣ .

(2) شرح الكافيه ١ / ٢٨٨ .

(3) شرح الجمل ٢ / ٢٦٦ .

(4) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(5) التصريح ١ / ٣٥٣ .

(6) شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٥ .

(7) شرح الأشمونى ٢ / ١٤٧ .

فإن لم يصح إغناؤه عن المستثنى منه نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص تعين نصبه عند جميع العرب ، فتكون " ما " مصدرية و " نقص " صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل ؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه .

وكذا إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو : ما فى الدار إلا حماراً أحد .

وفى لغة يجوز الإتباع فى المستثنى المتقدم على المستثنى منه [1] .

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٧ ، والتصريح ١ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، والهمع ١ / ٢٢٥ .

المسألة الرابعة
" هلم " هل هى فعل أو اسم فعل ؟

تحدث سيبويه عن الاختلاف بين الحجازيين والتميميين فى " هلم " هل هى فعل أمر أو اسم فعل أمر ؟ ، فنسب الأول إلى أهل الحجاز والثانى إلى بنى تميم ذكر ذلك فى باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة حيث قال : " هذا بابُ ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل ، وذلك نحو : إيه وصَهْ ومَهْ وأشباهها ، و " هَلُمَّ " فى لغة أهل الحجاز كذلك . ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع . والذكر والأنثى سواء . وزعم أنها " لُمَّ " ألحقتها هاءً للتنبيه فى اللغتين ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة فى "هلُمَّ" فى لغة بنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ، ورُدَّا ، ورُدِّى ، واردُدْنَ ، كما تقول : هَلُمَّ وهَلُمَّا ، وهَلُمِّى ، وهَلُمُمْنَ والهاء فضلٌ ، إنما هى "ها" التى للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا فى كلامهم" [1] .

الدراسة والتحليل

والحديث عن " هلم " يتناولها من حيث اختلاف العرب فيها هل هى فعل أمر أو اسم فعل أمر ومن حيث أصلها ، وتفصيل القول فى هذا كما يلى : –

أولاً : اختلاف العرب فى " هلم "

نص النحويون على أن للعرب فى " هلم " لغتين : –

إحداهما : أن " هلم " اسم فعل أمر بمعنى أقْبِلْ أو احضُرْ أو هات وتكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع سواء أكان ذلك مذكراً أو مؤنثاً فتقول : هَلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّ يا فتاة ، وهَلُمَّ يا رجلانَ ، وهَلُمَّ يا فتاتان ، وهَلُمَّ يا رجال ، وهَلُمَّ يا نساء فهى اسم فعل ملازم لصيغة واحدة فلا يتصرف تصرف الفعل [2] .

([1]) الكتاب ٣ / ٥٢٩ .

([2]) المقتضب ٣ / ٢٥ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٤٢ ، ولسان العرب مادة [هـ . ل . م] .

وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم [1] قال – تعالى – : (قُلْ هَلُمَّ شُهَداءَكمْ) [2] ، وقال : (وَ الْقَائِلينَ لإخوَانِهم هَلُمَّ إلَينَا) [3] .

وقد فتحت ميم " هلم " لأنها مدغمة كما فتحت " رُدَّ " فى الأمر لإلتقاء الساكنين ، ولا يجوز فيها الضم أو الكسر كما جاز فى " رُدَّ " لأن " هلم " لا تتصرف [4] .

وما سبق ذكره فى " هلم " لغة أهل الحجاز ، صرح بذلك سيبويه كما مر ، وقد تبعه فى هذا كثير من النحويين منهم المبرد حيث قال : " ومن ذلك " هلُمَّ " فى لغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يقولون : هَلُمَّ للواحد ، وللاثنين ، والجماعة على لفظ واحد " [5] .

وكذا السيوطى حيث يقول : " أما الحجازية – يعنى " هلُمَّ " – فهى اسم فعل لا تلحقه الضمائر " [6] .

الثانية : أن " هلم " فعل أمر فتلحقها الضمائر فتقول فى خطاب المفرد المذكر : هَلَمَّ يا رجل كما تقول : رُدَّ ، وتقول فى خطاب المؤنثة : هَلَمَّى يا فتاة كما تقول : ردى ، وتقول فى خطاب الاثنين أو الاثنتين : هَلَمَّا يا رجلان أو يا فتاتان كما تقول " ردا " وتقول فى خطاب جماعة الذكور " هَلَمُّوا يا رجال كما تقول : " ردوا " ، وتقول فى خطاب جماعة الإناث: هَلَمَمْنَ يا نساء كما تقول :" اردون " [7] .

---

(1) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٠٣ .
(2) الأنعام (١٥٠) .
(3) الأحزاب (١٨) .
(4) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٠٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٠٥ .
(5) المقتضب ٣ / ٢٥ .
(6) الهمع ٢ / ٨٣ .
(7) المقتضب ٣ / ٢٥ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٠٣ ، والأصول لابن السراج ١ / ١٤٢ ، ولسان العرب مادة [هـ . ل . م] .

وهذه اللغة قد نسبها سيبويه إلى بنى تميم كما مر وقد تبعه فى هذا المبرد حيث قال : " وأما على مذهب بنى تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هَلُمَّ ، وللاثنين : هَلُمَّا ، وللجماعة : هَلُمُّوا ، ولجماعة النسوة : هَلُمُمْن ، وللواحدة هَلُمِّى " [1] .

وكذا ابو حيان حيث يقول : " وهلم عند بنى تميم خاصة فعل " [2] .

وقد صرح بنسبه هذه اللغة إلى بنى سعد الخليل فى العين [3] والليث فى اللسان [4] فقد نصا على أن هَلُمَّ كلمةُ دعوة إلى شئ ، التثنية والجمع والوحدان والتأنيثُ والتذكير فيه سواء ، إلا فى لغة بنى سعدٍ فإنهم يَحملُونَهُ على تصريف الفعل ، فيقولون : هَلُمَّا هَلُمُّوا ، ونحو ذلك .

ثانياً : الاختلاف فى أصل " هلم " :

ليست "هلم" لفظاً واحداً بسيطاً ، وإنما هى مركبة من أكثر من كلمة ، وقد اختلف فى تركيبها على مذهبين : —

الأول : أنها مركبة من " ها " التى للتنبيه وفعل الأمر " لُمَّ " فضمت أولاهما إلى الثانية وحذفت ألف " ها " لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وسيبويه كما مر ، وقد نص سيبويه على هذا أيضا فى موضع آخر [5] . وقد تبعه فى هذا المبرد حيث يقول : " وإنما هى "لُمَّ" لحقتها الهاءُ ، فعلى هذا تقول : هَلُمَّنَّ يا رجال ، و هَلُمَّنَّ يا امرأة ، و هَلُمُمْنَانَّ يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال " [6] .

---

(1) المقتضب ٣ / ٢٥ .
(2) الارتشاف ١ / ٣٤٥ .
(3) ينظر معجم كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى المجلد الثانى جـ ٤ ص ٥٦ .
(4) لسان العرب مادة [هـ . ل . م] ص ٤٦٩٥ .
(5) الكتاب ٣ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .
(6) المقتضب ٣ / ٢٥ .

وقد ذكر الجوهرى أن " هلم " عند الخليل أصلها " لم " من قولهم : لَمَّ الله شعثه أى جمعه ضمت إليها " ها " التى للتنبيه وجعلا اسماً واحداً وحذفت الألف لكثرة الاستعمال [1] .

الثانى : للفراء حيث ذهب إلى أن " هلم " مركبة من " هل " وفعل الأمر " أُمَّ " بمعنى اقصد ، فحذفت ألف " أُمَّ " بعد إلقاء حركتها على لام "هل" فصارت " هَلُمَّ " نص على ذلك بقوله : " ونرى أن قول العرب : (هَلُمَّ إلينا) مثلها – يعنى اللهم – إنما كانت " هل "فضم إليها أُمّ فتركت على نصبها" [2] .

وقد نسب النحاس إلى الخليل مذهباً قريباً من مذهب الفراء حيث قال : " وقد ذكرنا معناها – يعنى هلم – إلا أن فى كتاب العين للخليل – رحمه الله – أنَ أصلها : " هل أؤمُّ " أى هل أقْصُدُكَ ثم كثر استعمالهم إياها حتى صار المقصود بقولها ، كما أن " تعالى " اصلها أن يقولها المُتَعَالِى للمتسافل فكثر استعمالها إياها حتى صار المتسافل يقول للمتعالى " تَعَالَى " [3] .

هذا ، وما ذكره النحاس منسوباً إلى الخليل فى كتاب العين لم أعثر عليه فى كتاب معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدى الذى قام بتحقيقه كل من دكتور / مهدى المخزومى ، ودكتور / إبراهيم السامرائى ، ط / دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، ووزارة الثقافة والإعلام ١٩٨١ م .

---

(1) ينظر الصحاح للجوهرى مادة [هـ . ل . م] ، ولسان العرب مادة [هـ . ل . م] .

(2) معانى القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ .

(3) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

وحديث الخليل عن " هلم " الموجود فى كتاب العين [1] لم يتطرق فيه لأصلها وإنما تحدث فيه عن لغات العرب فيها من حيث لحاق الضمائر بها على أنها فعل أو عدم لحاق الضمائر بها فتكون اسم فعل .

وبعد فإنى أرى أن لغة أهل الحجاز أفصح من لغة بنى تميم لنزول القرآن الكريم بها ولكونها أكثر فى الاستعمال [2] .

---

(1) معجم كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى المجلد الثانى الجزء الرابع ص ٥٦ .

(2) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٠٣ .

المسألة الخامسة

العلم المؤنث إذا كان على وزن " فعال "

تحدث سيبويه عن الاختلاف بين الحجازيين والتميميين فى حكم العلم المؤنث إذا كان على وزن " فَعالِ " هل يبنى على الكسر أو يعرب إعراب ما لا ينصرف ؟ .

ذكر ذلك فى باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث حيث قال : وأمّا ما جاء معدولاً عن حده من بنات الأربعة فقوله : –

* قالت له ريحُ الصَّبا قرْقار * [1]

فإنَّما يريد بذلك قالت له : قَرْقَرْ بالرَّعْد للسَّحاب ، وكذلك عَرْعارِ وهو بمنزلة قَرْقارِ ، وهى لُعْبَة وإنَّما هى من عَرْعَرْتُ . ونظيرها من الثلاثة خَراج ، أى اخْرُجوا ، وهى لُعْبة أيضاً . واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميتَ به امرأةً فإنَّ بنى تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف ، وهو القياس ؛ لأنَّ هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فَعالِ محدوداً عنه ، وذلك الفعل اْفَعلْ ، لأن " فَعالِ " لا يتغير عن الكسر ، كما أَن افْعَلْ لا يتغير عن حال واحدة ، فإذا جعلتَ افْعَلْ اسماً لرجل أو امرأة تغيَّر وصار بمنزلة الأسماء ، فينبغى لفَعالِ التى هى معدولة عن افْعَلْ أن تكون بمنزلته بل هى أقوى . وذلك أنَّ " فعال " اسمٌ للفعل ، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شئ هو مثله ، والفعلُ إذا نقلتَه إلى الاسم نقلتَه إلى شئ هو منه أبعد ، وكذلك كل " فَعالِ " إذا كانت

---

(١) هذا رجز ، وقد نسبه البغدادى لأبى النعيم فى الخزانة ٦ / ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، وكذا نسبته فى اللسان مادة (قرر) .
اللغة : " ريح الصبا " مهبها من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار .
الشاهد فيه قوله : " قرقار " حيث وقع اسم فعل من الرباعى على طريق الشذوذ .
(ينظر البيت فى شرح المفصل ٤ / ٥١) .

معدولة عن غير افْعَلْ إذا جعلتها اسماً ، لأنك إذا جعلتها عَلَماً فأنت لا تريد ذلك المعنى . وذلك نحو : " حَلاقِ " التى هى معدولة عن الحالقة ، و " فَجارِ " التى هى معدولة عن الفَجْرة ، وما أشبه هذا ، ألا ترى أنَّ بنى تميم يقولون : هذه قَطامُ وهذه حَذّامُ ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذِمةَ ، وقَطامُ معدولة عن قاطمةَ أو قَطمةَ وإنما كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم الذى هو عَلَم ليس عن صفة ، كما أن "عُمَرَ" معدول عن عامر علماً لا صفةً ، لولا ذلك لقلت : هذا العُمرَ ، تريد : العامر . و أمّا أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيَّروه ؛ لأن البناء واحد ، وهو ههنا اسم للمؤنث [كما كان ثَمَّ اسماً للمؤنث] ، وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ ، ومن كلامهم أن يشبّهوا الشئ بالشئ وإن لم يكن مثله فى جميع الأشياء ، وسترى ذلك إنْ شاء الله ، ومنه ما قد مضى . فأمّا ما كان آخِرُه راءً فإنَّ أهل الحجاز كما اتفقوا فى ترَى ، والحجازيةُ هى اللغة الأولى القُدْمى ، فزعم الخليل : أن إجناح الألف أخفَّ عليهم ، يعنى : الإمالة ، ليكون العملُ من وجهٍ واحد ، فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا ، وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان فى آخره الراء . قال الأعشى : —

ومرَّ دَهْرٌ على وَبار ∴ فَهلكَتْ جَهْرةً وَبارُ [1]

والقوافى مرفوعة ، فمما جَاء وآخِره راء : سَفارِ وهو اسم ماء ، وحَضارِ وهو اسم كوكب ، ولكنهما مؤنثان كماويَة والشِّعْرىَ ، كأن تلك

---

(1) البيت من مخلّع البسيط ، وهو فى ديوان الأعشى ص ٣٣١ .

- اللغة : " وبار " أمة قديمة من العرب العاربة .
- الشاهد فى قوله : " هلكت ... وبار " حيث جاءت " وبار " مرفوعة لكونها فاعلاً وهو ضرورة .
- (ينظر البيت فى اللسان مادة (وبر) ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٠ ، والهمع ١ / ٢٩) .

اسمُ الماءة وهذه اسم الكوكبة ، ومما يدلك على أن فَعالِ مؤنثة قوله : دُعِيـــتْ نَزالِ ، ولم يقل : دُعىَ نَزالِ ؛ وأنهم لا يصرفون رجلاً سموه : رَقاشِ وحَـــذامِ ، و يجعلونه بمنزلة رجلٍ سمَّوه بعَناقِ " [1] .

الدراسة والتحليل

ما كان على وزن " فَعالِ " وسمى به مؤنث إما أن لا يكون آخره "راء" نحو : حذام وقطامِ ، وإما أن يكون آخره راء نحو : وبارِ وسفارِ ، وللعرب فيما كان كذلك لغتان : –

اللغة الأولى : لأهل الحجاز حيـــث ذهبـــوا إلى أن العلـــم المؤنـــث الـــذى على وزن " فَعالِ " مبنى على الكسر مطلقاً ويختلف محله الإعـــرابى بحسب اختلاف مواقعه فى الجملة فتقول على هذه اللغة : هذه حذام ، فيكـــون " حذام " مبنياً على الكسر فى محل رفع لكونه خبر المبتدأ ، وتقـــول : رأيـــت حذامِ فيكون مبنياً على الكسر فى محل نصب لكونه مفعولاً به ، وتقول : مررت بحذامِ فيكون مبنياً على الكسر فى محل جر لكونه مسبوقاً بالباء [2] .

وعلى هذه اللغة جاء قوله : –

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ∴ فإنَّ القَوْلَ مَا قالتْ حَذَامِ [3]

حيث بنيت " حذام " على الكسر مع أنها فاعل " قالت " فى الموضعين [4] .

---

(1) ينظر الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(2) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٣٦ .

(3) البيت من البحر الوافر . وقد نسبه الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢ / ٢٢٥ للجيم بين صعـــب ، وله أو لو شيم بن طارق فى اللسان مادة (نصت) .

- الشاهد فى قوله : " حذام " حيث جاءت علماً مؤنثاً على وزن فعالِ فبنى على الكسر عند أهل الحجاز .
- (ينظر البيت فى الخصائص ٢ / ١٧٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣١) .

(4) التصريح ٢ / ٢٢٥ .

وإنما بنى هذا العلم على الكسر عند أهل الحجاز لشبهه بـ (بـــترالِ) فى التعريف والعدل والوزن والتأنيث [1] .

ويرى المبرد أنه بنى لتوالى العلل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء [2] .

والعلل المتوالية هى العلمية والتأنيث والعدل ، ولا يعارض هـــذا بـــأن " أذربيجان " معرب مع أن فيه خمس علل – وهى العلمية والعجمـــة وزيـــادة الألف والنون والتركيب والتأنيث ، إذ أنه اسم بلدة – لأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع العلل والأسباب فى نحو : أذربيجان مجوز للبناء لا موجب [3] .

وقيل إنما بنى لتضمنه معنى هاء التأنيث التى فى المعدول عنه [4] .

وإنما اختير بناء مثل هذا العلم على الكسر لأنه كان معدولاً عما فيـــه علامة التأنيث ، فُعدل إلى ما فيه تلك العلامة ، لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنَّكِ فاعلة ، وأنتِ فعلتِ ، وأنتِ تفعلـــين ؛ لأن الكسرة من نوع الياء ، فلذلك ألزمته الكسرة [5] .

اللغة الثانية : لبنى تميم حيث ذهبوا إلى أن العلم المؤنث الذى علـى وزن " فَعال " إذا لم يكن فى آخره راء يعرب إعراب مـــا لا ينصـــرف فـــيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ، فتقول على لغتهم : هذه حذامُ ورأيت حـــذامَ ومررت بحذامَ [6] .

---

(1) التصريح ٢ / ٢٢٥ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٢٦٨ .

(2) المقتضب ٣ / ٣٧٤ .

(3) حاشية الصبان ٣ / ٢٦٨ .

(4) شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣ / ٢٦٨ .

(5) المقتضب ٣ / ٣٧٤ .

(6) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٣٧ .

وقد اختلف فى علة منع هذا العلم من الصرف عند بنى تميم على ما يلى : –

فمذهب سيبويه أنه منع من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة فـ (رقاش) معدول عن راقشة ، و (قطامِ) معدول عن قاطمة ، وعليه يكون هذا علماً منقولاً عن صفة ، ويرجحَ هذا المذهب أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة [1] .

وما ذهب إليه سيبويه مقتضى قول ابن مالك حيث يقول :

وابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا ∴ مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا [2]

ومذهب المبرد [3] أنه منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ، وهذا المذهب أقوى من مذهب سيبويه على ما ذكره الأشمونى .

وعلله الصبان بأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل ؛ لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره [4] .

وقد عد ابن الشجرى رأى المبرد هذا مما أخذ عليه [5] فإن كان العلم المؤنث الذى على وزن (فَعالِ) آخره راء نحو : " سفارِ " اسم لبئر ، "وبار " اسم لأرض كانت لعاد فإن أكثر بنى تميم يبنونه على الكسر كأهل الحجاز وإنما ترك أكثر بنى تميم لغتهم وهى إعراب هذا العلم إعراب ما لا ينصرف ، وتبعوا الحجازيين فى الكسر هنا بسبب الراء وذلك أن بنى تميم يختارون الإمالة ، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة ، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها فى غير

---

(1) التصريح ٢ / ٢٢٥ .

(2) ألفية ابن مالك ص ٥٠ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٦٩ .

(3) المقتضب ٣ / ٣٧٥ ، والأشمونى ٣ / ٢٦٩ .

(4) ينظر الأشمونى والصبان ٣ / ٢٦٩.

(5) الأمالى الشجرية ٢ / ٣٦١.

الراء ، لأن الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان ، فصار كسر الراء أقوى فى الإمالة من كسر غيرها ، فصار ضم الراء فى منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف ، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم فى يرى . وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة ، وأهل الحجاز يخففون ، فوافقوهم فى تخفيف الهمزة من يرى [1] .

وبعض بنى تميم لا يبنون هذا العلم ، وإنما يعربونه وباللغتين – أعنى لغة أكثر بنى تميم وهى البناء ولغة بعضهم وهى الإعراب – جاء قول الأعشى ميمون :

وَمَرَّدَهْرٌ عَلَى وَبار ∴ فَهَلَكتْ جَهْرَةً وَبارُ [2]

حيث بنى " وبار " الأولى على الكسر ، وأعرب " وبار " الثانية رفعاً على أن تكون فاعل " هلكت " [3] .

---

(1) المقتضب ٣ / ٣٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، والتصريح ٢ / ٢٢٥ .

(2) سبق تخريجه من هذا البحث .

(3) التصريح ٢ / ٢٢٥ ، والأشمونى والصبان ٣ / ٢٦٩ .

المسألة السادسة

" أمس " بين الإعراب والبناء

تحدث سيبويه عن اختلاف الحجازيين والتميميين فى كلمة " أمس " من حيث كونها معربة أو مبنية نص على هذا فى باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة حيث قال : " واعلم أن بنى تميم يقولون فى موضع الرفع ، ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيته مذ أمس ، فلا يصرفوا فى الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عما ينبغى له أن يكون عليه فى القياس . ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع ، وبنو تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف " أُخَرَ " حيث فارقت أخواتها فى حذف الألف واللام منها ، وكما تركوا صرف " سَحَرَ " ظرفاً ؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا وفيه الألفُ واللام ، أو يكون نكرةً إذا أخرجتا منه ، فلما صار معرفةً فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف فى هذه المواضع ، وصار معدولاً عندهم كما عُدلتْ " أُخَرُ " عندهم . فتركوا صرفه فى هذا الموضع كما ترُك صرف " أمْسِ " فى الرفع . وإنْ سميت رجلاً بـ " أمْس " فى هذا القول صرفته ؛ لأنه لابُدّ لك من أن تصرفه فى الجر والنصب لأنه فى الجر والنصب مكسور فى لغتهم فإذا انصرف فى هذين الموضعين انصرفَ فى الرفع ، لأنك تُدخِله فى الرفع وقد جرى له الصرف فى القياس فى الجر والنصب لأنك لم تعد له عن أصله فى الكلام مخالفا للقياس ، ولا يكون أبداً فى الكلام اسمٌ منصرف فى الجر والنصب ولا ينصرف فى الرفع" [1] .

---

(1) الكتاب ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

الدراسة والتحليل

يستعمل " أمس " فى العربية على ثلاثة أوجه : –

الأول : أن يكون مراداً به اليوم الذى يليه يومك إذا لم يكن مضافاً ولا مقترناً بالألف واللام ولا مصغراً ولا جمع تكسير ولم يقع ظرفاً ، وقد اختلفت لغات العرب فى "أمس" من حيث الإعراب والبناء على هذا الوجه كما يلى : –

أ – لغة جمهور بنى تميم يعرب كلمة " أمس " إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع خاصة ، وأما فى حالتى النصب والجر فإنهم يبنونه على الكسر فتقول على هذه اللغة : – مضى أمسُ ، وأحببت أمسِ ، ما قابلت محمداً مذ أمسِ ، وعلى لغتهم جاء قول الشاعر : –

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنَّ بَأْسُ ∴ وتَناس الذى تَضَمَّنَ أمْسُ [1]

ب – ولغة بعض بنى تميم أن " أمس " يمنع صرفه مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً فتقول على هذه اللغة : ذهب أمسُ ، وشاهدت أمسَ ، وما رأيت عمراً منذ أمسَ .

وحجتهم فى ذلك أنه علم اليوم الذى يليه يومك معدولاً عن الأمس المعرف بأل ، وعلى لغتهم جاء قوله :

لَقَدْ رأيتُ عَجَباً مذْ أمْسَا ∴ عَجائِزاً مِثْلَ السَّعَالى خَمْسَا [2]

---

(1) البيت من البحر الخفيف ، ولم أقف له على نسبة .

- الشاهد فى قوله : " تضمن أمس " حيث جاءت كلمة " أمس " مرفوعة لكونها فاعلاً .
- (ينظر البيت فى أوضح المسالك ٤ / ١٣٣ ، والتصريح ٢ / ٢٢٦ ، والهمع ١ / ٢٠٩ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٢٦٨) .

(2) هذا رجز من شواهد سيبويه الخمسين التى لم يعرف قائلها .

- اللغة : " عجائز " جمع عجوز ، " السعالى " جمع سعلاة وهى أنثى الغول أو ساحرة الجن ، ويروى فى النوادر ص ٥٧ (الأفاعى) مكان (السعالى) .
- الشاهد فى قوله : " مذ أمسا " حيث جاءت " أمس " ممنوعة من الصرف على لغة بعض تميم فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة .
- (ينظر البيت فى اللسان مادة " أمس " ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٢ ، والهمع ١ / ٢٠٩ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٥٣٧) .

جـ – ولغة أهل الحجاز بناء " أمس " على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً فتقول على هذه اللغة : مضى أمسِ وأحببت أمسِ ، وما رأيت محمداً مذ أمسِ .

وحجتهم فى ذلك أن " أمس " يتضمن معنى اللام المعرفة ، وعلى لغتهم جاء قوله : –

مَنَعَ البقاءُ تَقلُّبَ الشمْسِ ∴ وطلوعَها من حيث لا تُمْسى

وطلوعّها حمراءَ صافيةً ∴ وغروبَها صفـــــراءَ كالورْس

اليومُ اعْلَمُ ما يَجِئُ به ∴ ومَضَى بفصلِ قضائِهِ أمْس [1]

فـ (أمس) فاعل (مضى) وهو مكسور والقوافى مجرورة و مكسورة كما ترى [2] .

وهناك لغتان أخريان فى " أمس " نص عليهما السيوطى : –

إحداهما : ما حكاها الكسائى عن بعض العرب من إعراب " أمس " إعراب المنصرف فينونه فى الأحوال الثلاثة (رفعاً ونصباً و جراً) [3] .

الثانية : ما حكاها الزجاج من أن بعض العرب ينونه وهو مبنى على الكسر تشبيهاً بالأصوات نحو : غاقٍ [4] .

---

(1) الأبيات من البحر الكامل ، وقد نسبها الجاحظ فى الحيوان ٣ / ٨٨ لأسقف نجـران ، وفى التصريـح ٢ / ٢٢٦ نسبت له أو لتبع بن الأقرن ، ونسب فى كتاب الصناعتين ص ٢٠١ لبعض ملوك اليمن .

- اللغة : – " الورْس " نبات أصفر يكون باليمن [الصحاح مادة (و . ر . س)] .
- الشاهد فى البيت الأخير حيث بنى " أمس " عل الكسر فى لغة أهل الحجاز .
- (ينظر البيت فى اللسان مادة أ . م . س ، وأوضح المسالك ٤ / ١٣٤ ، والهمع ١ / ٢٠٩) .

(2) ينظر لسان العرب مادة [أ . م . س] ، والارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، والتصريـح ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والهمع ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(3) الهمع ٢ / ٢٠٩ .

(4) الارتشاف ٢ / ٢٤٩ ، والهمع ٢ / ٢٠٩ .

الثانى : أن يراد بـــ " أمس " يوم ما من الأيام الماضية نحو : كل غـــدٍ صائرٌ أمساً ، أو كان معرفاً بالإضافة نحو : أمس يوم الجمعة مبارك ، أو عرفتـــه بالألف واللام نحو : كان الأمس طيباً ، أو كان مصغراً نحو : قد مضى أُمَيـــسْ ، أو جمعته جمع تكسير نحو : مضت أموس ، وفى هذا الوجه يعرب " أمس " عنـــد جميع العرب [1] .

وقد نص ابن مالك على هذا فى شرح الكافية بقوله : " ولا خـــلاف فى إعرابه – يعنى أمس – إذا أضيف ، أو لُفِظ معه بالألف والـــــلام ، أو نكَّـــر ، أو صُغِّر ، أو كُسِّر " [2] .

الثالث : أن يكون " أمس " مجرداً من أل والإضافة مراداً بـــــه معـــين وكان ظرفاً فهو مبنى على الكسر إجماعاً .

وحكى الزجاجى والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح [3] .

وعلة بنائه أنه تضمن معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن " غـد " مع كونه معرفة ؛ لأنه لم يتضمنها ، وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع و " غـد " ليس بواقع ، وقال ابن كيسان : بنى لأنه فى معنى الفعل الماضى وأعرب " غـد " لأنه فى معنى الفعل المستقبل ، والمستقبل معرب ، وقال قوم عِلَّية بنائـــه شـــبه الحرف إذ افتقر فى الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذى أنت فيـــه ، وقـــال آخرون : بنى لشبهه بالأسماء المبهمة فى انتقال معناه لأنه لا يختص بمســـمى دون آخر [4] .

---

(1) ينظر لسان العرب مادة [أ . م . س] ، والتصريح ٢ / ٢٢٦ ، والهمع ١ / ٢٠٨ .

(2) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٨٢ .

(3) ينظر التصريح ٢ / ٢٢٦ ، والهمع ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(4) الهمع ١ / ٢٠٨ .

المسألة السابعة

حركة الشين فى إحدى عشرة واثنتى عشرة

تحدث سيبويه عن الاختلاف بين الحجازيين والتميميين فى " شين " إحدى عشرة واثنتى عشرة هل تكون ساكنة أو مكسورة ؟ ذكر ذلك فى موضعين من كتابه فى باب الأسماء التى توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبيِّن ما العددُ إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تِسْعةَ عَشَرَ وتِسْعَ عَشْرَةَ و إليك هذين الموضعين : –

الموضع الأول : أنه قال : " وإن جاوز المؤنَّثُ العَشْرَ فزاد واحداً قلت : إحْدَى عَشِرَةَ بلغة بنى تميم ، كأنما قلت : إحدَى نَبِقَةَ وبلغة أهل الحجاز : إحْدَى عَشْرَةَ ، كأنما قلت : إحْدَى تَمْرَةَ " [1] .

الموضع الثانى : أنه قال : " وإذا زاد المؤنثُ واحداً على إحْدَى عَشرةَ قلت : له ثِنْتَا عَشِرةَ واثنتَا عَشِرةَ ، وإن له ثِنْتَىْ عَشِرةَ واثْنتَى عَشِرةَ . وبلغة أهل الحجاز : عشْرةَ " [2] .

الدراسة والتحليل

من خلال كلام سيبويه السابق يتبين أن فى كلمة " عشرة " المختومة بالتاء من إحدى عشرة واثنتى عشرة لغتين : –

إحداهما : لأهل الحجاز ، وهى إسكان شين عشرة فتقول : عندى إحدى عَشْرَةَ نسخة واثنتا عشْرَةَ مخطوطة .

وبلغتهم قرأ الجمهور قوله – تعالى – : (فَانفَجَرتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً) [1] بإسكان الشين [2] .

([1]) ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٧ .

([2]) الكتاب ٣ / ٥٥٨ .

وإنما أسكنوا الشين فى عشرة كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة [٣] .

الثانية : لبنى تميم وهى كسر شين عشرة ، وقد نسب سيبويه هذه اللغة إلى بنى تميم جميعاً وقد تبعه فى ذلك ابن جنى [٤] ، وابن مالك [٥] ، وأبو حيان [٦] ، والأشمونى [٧] .

وأما الشيخ خالد الأزهرى فقد نص على أن كسر شين عشرة لغة الأكثرين من بنى تميم ، وأن بعضهم يفتحها حيث قال : " وكسرها – يعنى شين عشرة – فى لغة أكثر بنى تميم تشبيهاً بتاء كتف ، وبعضهم وهم الأقلون من بنى تميم يفتحها إبقاء لها على أصلها من الفتح " [٨] .

وعلى هذا يكون فى لفظة "عشرة" المختومة بتاء التأنيث ثلاث لغات : الإسكان لأهل الحجاز ، والكسر لأكثر بنى تميم ، والفتح لبعضهم .

وبهذه اللغات الثلاثة قرئ قوله – تعالى – : ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [٩] بإسكان الشين وبكسرها [١٠] ، وفتحها [١١] .

---

(١) البقرة (٦٠) .

(٢) ينظر نسبة هذه القراءة إلى الجمهور فى البحر المحيط ١ / ٢٢٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٤٠١ ، والتصريح ٢ / ٢٧٤ .

(٤) المحتسب ١ / ٨٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٤٠١ .

(٦) البحر المحيط ١ / ٢٢٩ .

(٧) شرح الأشمونى ٤ / ٦٧ .

(٨) التصريح ٢ / ٢٧٤ .

(٩) البقرة (٦٠) .

(١٠) القراءة المذكورة للمطوعى عن الأعمش ومجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبى ليلى ويزيد (ينظر البحر المحيط ١ / ٢٢٩ ، والإتحاف ١ / ٣٩٥) .

(١١) القراءة المذكورة للأعمش (ينظر المحتسب ١ / ٨٥) .

وينبغى أن نشير إلى أن هذه اللغات فى كلمة " عشـــرة " إذا كـــانت مركبة وذلك من إحدى عشرة إلى تسع عشرة نص على ذلك ابن جـــنى [1] ، وابن مالك [2] .

هذا ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ما ذكره سيبويه من نســـبة إســـكان الشين من " عشرة " إلى الحجازيين وكسرها إلى بنى تميم قد ورد ما يناقضـــه ، ففى كتاب (مجالس العلماء) للزجاجى ما نصه : " أهل الحجـــاز يقولـــون : إحدى عشِرة ، وتميم تسكن الشين فتقول إحدى عشْرة . وقد قرئ بهما " [3] .

وما ذكر فى مجالس العلماء أقرب إلى طبيعة بنى تميم الذيـــن يخففـــون (فَعِل) مكسور العين بإسكانه فيقولون فى كَبِد . كَبْد [4] .

وقد صرح سيبويه نفسه غير مرة أن لغة تميم فى (فَعِل) هى فَعْل [5] .

وعلل ذلك بقوله : " وإنما حملهم على هذا أنهم كرهـــوا أن يرفعـــوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخف عليهم ، فكرهوا أن يتنقلـــوا من الأخف إلى الأثقل [6] .

---

(1) المحتسب ١ / ٨٥ .

(2) شرح التسهيل ٢ / ٤٠١ .

(3) مجالس العلماء للزجاجى ص ١٩١ .

(4) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٤١ - ٤٢ .

(5) الكتاب ٣ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٤ / ١١٣ .

(6) الكتاب ٤ / ١١٤ .

المسألة الثامنة

حكم العلم المستفهم عنه بـ (مَنْ)

تحدث سيبويه عن اختلاف الحجازيين والتميميين فى حكم العلم المستفهم عنه بـ (مَنْ) هل يحكى بعد (مَنْ) على الحال الإعرابية التى كان عليها قبل (مَنْ) أو يرفع بعدها مطلقاً بغض النظر عن الحال الإعرابية التى كان عليها قبلها ؟ ذكر ذلك فى باب اختلاف العرب فى الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ (مَنْ) حيث قال : " اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيت زيداً : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال : مررتُ بزيدٍ قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : مَنْ عبدُ الله ؟ .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلمَ به المسئولُ ، كما قال بعض العرب : دعْنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده تَمْرتان وسمعتُ عربياً مرّة يقول لرجل سأله فقال : أَلَيْسَ قُرَشيّاً ؟ فقال : ليس بقُرَ شيئاً ، حكايةً لقوله ، فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علماً غالباً على ذا الوجه ، ولا يجوز فى غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه الأكثر فى كلامهم ، وهو العَلَم الأوّلُ الذى به يتعارفون ، وإنما يُحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة . وإنما حكى مبادرةً للمسئول ، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذى تكلم به . [والكنية بمنزلة الاسم] وإذا قال : رأيتُ أخا خالد لم يجز مَنْ أخا خالد ؟ إلا على قول من قال : دَعْنا مِن تمرتان ، وليس بقر شيّاً . والوجه الرفع ؛ لأنه ليس باسم غالب ، وقال يونس : إذا قال رجلُ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه ، أو زيداً أخا عمرو ، فالرفعُ يَردُّه إلى

القياس والأصل إذا جاوز الواحدَ ، كما تُرَدّ ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل . وأما ناسٌ فإنهم قاسوه فقالوا : تقول مَنْ أخو زيد وعمروٌ ، ومن عمراً وأخا زيـــدٍ ، تُتْبعُ الكلامَ بعضه بعضاً . وهذا حَسَن . فإذا قالوا مَنْ عمراً ومن أخو زيـــد ، رفعوا أخاً زيد ، لأنه قد انقطع مِنَ الأول بمن الثانى الذى مع الأخ فكأنك قلـت مَنْ أخو زيدٍ ؟ كما أنك تقول تَبّاً له ووَيْلاً ، وتبّا له ووَيْلٌ له .

وسألتُ يونس عن : رأيتُ زيدَ بنَ عَمروٍ فقال : أقول مَنْ زيـــدَ بـــنَ عمرو ؛ لأنه بمنزلة اسم واحد . وهكذا ينبغى ، إذا كنت تقول يا زيدَ بن عمرو ، وهذا زيدُ بن عمرو ، فتُسقِطَ التنوين . فأما مَنْ زيدٌ الطويلُ ؟ فالرفع على كـل حال ؛ لأن أصل هذا جرى للواحد لتُعرِّفه بالصفة ، فلما جاوز ذلـــك ردّه إلى الأعرف . ومن نوَّن زيداً جعل ابْنَ صفةً منفصلة ورفع فى قول يونس . فإذا قال رأيتُ زيداً قال : أى زيدٌ ، فليس فيه إلا الرفع ، يُجريه على القيـــاس . وإنمـــا جازت الحكايةُ فى " مَنْ " لأنهم لمن أكثر استعمالاً ، وهم مما يغيرون الأكـــثر فى كلامهم عن حال نظائره ، وإنْ أدخلتَ الواو والفاء فى " مَنْ " فقلت : فَمَـــنْ أو وَمَنْ ، لم يكن فيما بعده إلا الرفع " [1] .

الدراسة والتحليل

إذا ذكر المتكلم أحد الأعلام وكان السامع يعرف جماعة يسمون بهـــذا العلم فإنه يستفهم عن هذا العلم بـــ (مَنْ) طالباً تعيينه ، فهل يحكى بعد (مَـنْ) على الحال الإعرابية التى كان عليها قبل (مَنْ) أو يرفع بعدها مطلقـــاً بغـــض النظر عن الحال الإعرابية التى كان عليها قبلها ؟ .

نقول فى الإجابة عن هذا التساؤل إن للعرب فى هذا لغتين : –

---

(1) الكتاب ٢ / ٤١٣ ، ٤١٤ .

اللغة الأولى : - لأهل الحجاز حيث ذهبوا إلى أن العلم المذكور بعد (مَنْ) يحكى كما كان فى الكلام السابق من الإعراب ، فتقول لمن قال : جاءنى زيد : مَنْ زيدٌ ؟ ، ولمن قال : رأيت زيداً : مَنْ زيداً ؟ ، ولمن قال : مررت بزيدٍ : من زيدٍ [1] .

وإنما حَكَيْتَ ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذى ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مِثْلُ اسمه . والدليل على ذلك أنك لو قلت : "ومَنْ" أو " فمنْ " لم يكن ما بعدهما إلا رفعاً ، لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأن العطف لا يكون مبتدأ [2] .

وحجة الحجازيين فى ذلك أن الأعلام كثرت فى كلامهم فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر [3] .

ولا تجوز الحكاية عند الحجازيين إلا بشروط نص عليها كثير من النحويين كالمبرد [4] ، والشيخ خالد الأزهرى [5] ، والأشمونى [6] ، والسيوطى [7] ، وهى : -

١- أن تكون الحكاية بـ (مَنْ) دون (أى) وذلك لوجوه : -

أحدهما : كثرة استعمال العرب لـ (مَنْ) بخلاف (أى) .

---

(١) شرح ابن عقيل ٤ / ٨٩ ، ٩١ ، والتصريح ٢ / ٢٨٥ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٠٨ .

(٣) التصريح ٢ / ٢٨٥ .

(٤) المقتضب ٢ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) التصريح ٢ / ٢٨٥ .

(٦) شرح الأشمونى ٤ / ٩١ ، ٩٢ .

(٧) الهمع ٢ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

الثانى : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف (أى) إذ لو حكى بها فقيل : أى زيداً ، وأى زيدٍ برفـــع (أى) فيهما ونصب (زيد) فى الأول وجره فى الثانى لظهر القبح فى اختلاف إعـراب المبتدأ و الخبر .

الثالث : أن (مَنْ) على حرفين بخلاف (أى) فإنها على ثلاثة أحرف [1] .

٢- أن يكون الاسم المراد حكايته علماً سواء أكان اسماً نحو : زيد أم كنيتـه نحو : أبى بكر ، أم لقباً نحو : زَيْنُ العابدين فتجوز الحكاية فيما سبق [2] .

وعليه لا تجوز حكاية غير العلم من المعارف فلا يقال : من غلامَ زيـدٍ ؟ لمن قال : رأيت غلامَ زيدِ خلافاً ليونس حيث ذهب إلى جواز حكايـــة جميـع المعارف قياساً على العلم ذكر هذا المبرد [3] ، والشيخ خـــالد الأزهـرى [4] ، والأشمونى [5] ، ونص الأخير على أن الصحيح منع الحكاية فى غير العلـم مـن المعارف .

وأما ابن عصفور فقد استثنى الضمير واسم الإشارة من جواز الحكايـة وجعل حكاية باقى المعارف غير العلم قليلة عند بعض العرب نص على ذلـك بقوله : وبعض العرب يحكى سائر المعارف وإن لم تكن أعلاماً ، وذلك قليل إنمـا يكون على لغة من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً ، إلا أن يكون الاسـم المعرفة مضمراً أو مشاراً ، فإنه لا تجوز حكايته ، وسبب ذلك أنه لا يدخله لبس [6]" .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٥ ، والتصريح ٢ / ٢٨٥ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٥ ، والهمع ٢ / ١٥٣ .
(٣) المقتضب ٢ / ٣٠٨ .
(٤) التصريح ٢ / ٢٨٥ .
(٥) شرح الأشمونى ٤ / ٩٢ .
(٦) شرح الجمل ٢ / ٤٦٦ .

٣- أن يكون العلم المحكى لعاقل ، ومن ثم لا تجوز الحكاية فى (شذ قـــم) اسم جمل لكونه علماً لغير عاقل [١] .

٤- أن لا يكون عدم الاشتراك فى العلم متيقناً فإذا تيقن عدم الاشـــتراك لم تجز حكايته فلا يقال : مَنْ الفرزدق ؟ بالجر ، لمن قال : سمعت شـــعر الفرزدق ، لتقين عدم الاشتراك فى هذا الاسم [٢] .

٥- أن لا يكون العلم متبوعاً بتابع فلا يقال : من زيداً الفاضل ؟ لمن قـال : رأيت زيداً الفاضل لكونه متبوعاً بالنعت .

وإنما امتنعت الحكاية فى العلم المتبوع ؛ لأن التابع يبين أن المسؤول عنـه هو الاسم المتقدم .

ويستثنى من ذلك أن يكون التابع لفظ (ابن) مضافاً إلى علم فتقـول : مَنْ زيدَ بن عمرو ؟ لمن قال : رأيت زيد بن عمرو فإن أضيف (ابن) إلى غـــير علم نحو : رأيت زيد بن الأمير لم تجز الحكاية .

ويستثنى من هذا أيضاً أن يكون التابع علماً معطوفاً بـــالواو ، خاصـــة فتقول : مَنْ زيداً وعمراً ؟ لمن قال : رأيت زيداً وعمراً .

وإنما جازت الحكاية فى العلم المعطوف بالواو وخاصة ؛ لأن العطف من التوابع غير المبينة .

وذهب يونس والزجاجى إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطـــل الحكاية [٣] .

---

(١) التصريح ٢ / ٢٨٥ .

(٢) شرح الأشمونى ٤ / ٩٢ ، والهمع ٢ / ١٥٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٥ ، والتصريح ٢ / ٢٨٥ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٩٢

٦- أن لا يدخل على (مَنْ) حرف من حروف العطف ، فإن دخل عليها حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس ؛ لأنه قد علم أن المسؤول عنه هو الأول ، ولولا ذلك لم يسغ عطف كلام السائل على الكلام المتقدم ، ومن ثم لم يجز أن يقال : ومن زيدٍ ؟ لمن قال : مررت بزيدٍ [1] .

هذا ، وقد اختلف فى إعراب العلم المحكى بعد (مَنْ) على ما يلى : -

(أ) أن حركات هذا العلم رفعاً ونصباً وجراً حركات حكاية وأنه معرب بضمة مقدرة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية : -

- فمذهب الجمهور أن (مَنْ) مبتدأ والعلم بعدها خبر عنها وعلامة رفعه مقدرة .
- وقيل إن العلم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة وخبره (مَنْ) تقدمت عليه ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .
- وذهب الفارسى إلى أن (مَنْ) فى مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة ، وزيد بعض تلك الجملة ، والتقدير : من ذكرته زيد ؟ ، ومن مررت به زيد ؟ فيكون بدلاً من الضمير المقدر .
- وذهب بعض الكوفيين إلى أن (مَنْ) محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل فى الاسم المستفهم عنه والواقع بعد (مَنْ) بدل منها فإذا قيل : ضربت زيداً فقلت : مَنْ زيداً ؟ فالتقدير : من ضربت ؟ وزيداً بدل من (مَنْ) وإذا قيل مررت بزيد فقلت : من زيد ؟ فالتقدير : بمن مررت ؟ وزيد بدل من (مَنْ) .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٥ ، والتصريح ٢ / ٢٨٥ .

(ب) وذهب بعضهم إلى أن حركة العلم المحكى فى الرفع حركة إعـــراب ، ولا تقدير إذ لا ضرورة فى تكلف رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل بـه فى النصب والجر للضرورة [1] .

اللغة الثانية : لبنى تميم حيث ذهبوا إلى أن العلم لا يحكى مطلقـــاً ويوجبون رفع ما بعد (مَنْ) مطلقاً سواء أكان العلم المتقـــدم علـــى (مَـــنْ) مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً .

ومن ثم تقول على لغتهم : من زيدٌ ؟ لمن قال : حضر زيدٌ ، ومن قال : رأيت زيداً ، ومن قال : مررت بزيدٍ [2] .

وهذه اللغة – أعنى إعراب العلم الواقع بعد (مَنْ) – أقيس من لغـــة الحكاية إذ إنّ الحكاية لا تتصور إلا بخروج الخبر عما عهد فيه من البرفع [3] .

وذكر السيوطى [4] أن الاسم ربما يحكى دون سؤال كقوله –تعـالى– : (يُقَالُ لهُ إِبَراهِيمُ) [5] فـ (إبراهيم) ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفـــظ ؛ لأنه كان اسمه فحكى وأعرب وجعل مفعولاً لم يسم فاعله [6] .

---

(1) ينظر الهمع ٢ / ١٥٣ ، وحاشية الصبان ٤ / ٩٢ .

(2) التصريح ٢ / ٢٨٥ ، وحاشية الصبان ٤ / ٩٢ .

(3) الهمع ٢ / ١٥٣ .

(4) ينظر الهمع ٢ / ١٥٤ .

(5) الأنبياء (٦٠) .

(6) وفى رفع (إبراهيم) أوجه : أحدها : ما ذكره السيوطى على أن يكون المراد بـــ (إبراهيم) الاسـم لا المسمى . الثانى : أنه خبر مبتدأ محذوف أى يقال له هذا إبراهيم أو هو إبراهيم . الثـــالث : أنـــه مبتـــدأ محذوف الخبر أى يقال له إبراهيم فاعل ذلك . الرابع : أنه منادى وحرف النداء محذوف أى يا إبراهيـم ، وعلى الأوجه الثلاثة الأخيرة يكون مقتطعاً من جملة وتلك الجملة محكية بـــ (يقال) . ينظر التبيـــان لأبى البقاء العكبرى ٢ / ٩٢١ ، والدر المصون ٥ / ٩٥ ، ٩٦ ، والفتوحات الإلهية ٣ / ١٣٤ .

المسألة التاسعة

حركة العين فى المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من المضارع المضموم العين

تحدث سيبويه عن الاختلاف بين الحجازيين والتميميين فى كيفية صوغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان إذا كان المضارع مضموم العين هل تصاغ هذه الأسماء على وزن مفعَل بفتح العين ؟ وهذه لغة الحجازيين أو على وزن مفعِل بكسر العين وهى لغة بنى تميم ، ذكر ذلك فى باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التى ليست فيها زيادة من لفظها حيث قال : " وأمَّا ما كان يفْعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَلُ منه مفتوحاً ، ولم يبنوه على مثال يفعُلُ ؛ لأنه ليس فى الكلام مفعُل ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما . وذلك قولك : قَتلَ يقتُلُ ، وهذا المقْتَل . وقالوا : يَقُومُ ، وهذا المقام . وقالوا : أكْرَهُ مَقالَ الناس ومَلامَهم ، وقالوا : الملامة والمقالة فأنَّثوا . وقالوا : المردَ والمكرُّ ، يريدون الرَّدَ والكُرُور . وقالوا : المَدْعاة والمأدَبة ، وإنَّما يريدون الدُّعاء إلى الطعام . وقد كسروا المصدر فى هذا كما كسروا فى يفَعلُ ، قالوا : أتيتُك عند مطْلِع الشمسِ ، أى عند طلوع الشمس . وهذه لغة بنى تميم ، وأمَّا أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن فى هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح . وذلك : المنبِت ، والمطلع لمكان الطلوع ، وقالوا : البصرةُ مَسقِطُ رأسى ، للموضع . والسُّقوطُ المسْقَطُ " [1] .

---

(1) ينظر الكتاب ٤ / ٩٠ .

الدراسة والتحليل

يصاغ كل من المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الفعل الثلاثى المضموم عين مضارعه على وزن مفعَل بفتح العين ، نحو : مقتَل من يقتل ومقتضى القياس فى هذا أن تصاغ هذه الأسماء على وزن مفعُل بضم العين ، ولكن لما كانت الضمة ثقيلة عدل عنها إلى الفتح دون غيره لخفته ، ولذلك لم يأتِ مفعُل بضم العين فى كلام العرب إلا نادراً .

ويأخذ هذا الحكم أيضاً – أعنى الإتيان على وزن مَفعَل – الفعل الثلاثى المفتوح عين مضارعه نحو : ملعب ومجمع – من يلعب ويجمع .

وقد شذ عن هذا القياس نوعان : –

الأول : أن بعض الكلمات وردت عن العرب بالكسر شذوذاً والقياس فيها الفتح نحو : مَشرِق ، ومَغرِب ، ومَرفِق ، ومَنبِت ، ومَجزِر ومَسقِط ، ومَظِنَّة .

الثانى : أن هناك كلمات أخرى وردت عن العرب بالكسر والفتح نحو : المفرِق ، والمحشَر ، والمسَجِد ، والمنسَك .

وقد نص ابن جنى على ما ذكرناه المقيس منه والشاذ حيث قال : المصدر من فَعَل يفعَل والمكان والزمان كلهن على مَفْعَل بالفتح ، كقولك : ذهبت مَذْهَباً ، أى : ذَهَاباً ، ومَذْهباً ، أى مكانا يُذهب فيه . وهذا مَذْهَبُك ، أى : زمان ذهابك ، وكذلك سأل يسأَل مَسأَلاً ، فهو مصدر ومكان وزمان ، وبعَث يَبْعَثُ مَبْعَثاً هو مصدر ومكانِ وزمان . ومنه مَبْعَث الجيوش ، هو زمانُ بعثها ، إلا أنه قد جاء الْمَفْعِل بكسر العين موضع المفتوح ، منه : المشرق ، والمغرب ، وَ الْمَنسِك ، والمطلع ، وبابه فتح عينه ؛ لأنه من يَفْعُلَ ، يَشْرُق ، ويَغْرُب ، ويَنْسُكَ ، ويَطْلُع [1] .

---

(1) ينظر المحتسب ٢ / ٣٠ .

وكذا حكى بن أبي طالب فى معرض توجيهه لقراءة الكسائى بكسر اللام فى قوله – تعالى – : (حَتَّى مَطْلِعَ الفَجْرِ) [1] حيث قال : " جعله مصدراً واسم مكان نادراً أتى بالكسر ، وفعله " فعَل يفعُل " وحقُّه الفتح كـ (المدخَل والمخرج) من : دخَل يدخُل ، وخرَج يخرُج . وقد أتت له نظائر بالكسر خارجة عن القياس نحو : المسجد ، والمحيض " [2] .

هذا وقد اختُلف فى الكلمات التى على وزن مفعَل ، وورد عن العرب كسر العين وفتحها هل يترتب على اختلاف حركة العين اختلاف المعنى أو هما لغتان بمعنى . مذهبان :–

الأول : أن هناك فرقاً بين مفتوح العين ومكسورها فالأول مصدر والثانى اسم زمان أو مكان إلى هذا ذهب الزجاج حيث قال فى معرض حديثه عن وجه الفتح والكسر فى لام (مطلع) حيث قال : " فمن فتح فهو المصدر بمعنى الطلع . تقول : طلع الفجر طلوعاً ومَطْلعاً ، ومن قال : مَطْلِع فهو اسمٌ لوقت الطلوع وكذلك لمكان الطلوع ، الاسم مَطْلِع بكسر اللام " [3] .

وكذا ابن خالويه حيث قال فى الآية السابقة : " والمطْلَع مصدر يعنى الطلوع ، والمطلِع بالكسر الموضع " [4] .

الثانى : أنه لا فرق بين مفتوح العين ومكسورها فهما لغتان إلى هذا ذهب سيبويه حيث نسب الفتح إلى أهل الحجاز ، والكسر إلى بنى تميم كما سبق .

---

(1) القدر (٥) .

(2) ينظر الكشف ٢ / ٣٨٥ .

(3) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٣٤٨ .

(4) ينظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية ص ١٢٩ .

وقد أورد النحاس هذا المذهب وحكم عليه بأنه أحسن ما قيل فقـــال : " وأحسن ما قيل فى هذا قول سيبويه قال : وقد كسروا المصدر قالوا : أتيتَـــك عند مطلِع الشمس أى عند طلوع الشمس هذه لغة بنى تميم ، وأما أهل الحجـاز فيقولون : مطلَع " [1] .

وممن ذهب إلى أن الفتح والكسر لغتان الأنبارى حيث قال : "ويقـــرأ (مطلَع) [2] بفتح اللام ، (مطلِع) بكسرها والقياس هو الفتح ؛ لأنه من طَلَعَ يَطلُعْ بضم العين من المضارع ، والكسر يدل على خلاف القياس ، وهما لغتان" [3] .

وكذا أبو البقاء العكبرى حيث قال : (و مطلِع الفجر) بكسر الـــلام وفتحها لغتان " [4] .

وممن نص على ورود الخلاف الذى ذكرناه فى هذه المســـألة الســـمين الحلبى فى تفسيره [5] .

---

(1) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٢٦٩ .

(2) من الآية رقم ٥ من سورة القدر ، وقراءة الكسر للكسائى والفتح لباقى السبعة (ينظر الكشف لمكـى ٢ / ٣٨٥) .

(3) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢ / ٥٢٤ .

(4) التبيان ٢ / ١٢٩٦ .

(5) ينظر الدر المصون ٦ / ٥٥٠ .

المسألة العاشرة

تخفيف الهمزة المحركة هى وما قبلها

تحدث سيبويه عن الاختلاف بين الحجـــازيين والتميميـــين فى الهمـــزة المتحركة هى وما قبلها من حيث تسهيلها أو تحقيقها فَذكَرَ أن التسهيل لغة أهل الحجاز ، وأن التحقيق لغة بنى تميم ، نص على ذلك فى موضعين من باب الهمز : –

الأول : حيث قال : " اعلم أنَّ كل همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحـــة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققةً ، غير أنك تضعِّف الصوت ولا تُتِمه وتُخفى ؛ لأنك تقرّ بها من هـــذه الألـــف . وذلك قولك : سأل فى لغة أهل الحجاز إذا لم تُحقِّق كما يحقِّق بنو تميم ، وقـــد قرأ قبلُ ، [بَيْنَ بَيْنَ] " [1] .

الثانى : حيث قال : " واعلم أن الهمزة التى يحقِّق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز ، وتُجعل فى لغة أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ ، تبدل مكانهـا الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ، والـواو إذا كان ما قبلها مضموماً ، وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٌّ ، نحو ما ذكرنا ، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشئ الذى تبدل التاء من واوه ، نحو : أتْلَجْتُ ، فلا يجعـــل قياساً فى كل شئ من هذا الباب ، وإنما هى بدل من واو أولجت .

فمن ذلك قولهم : مِنْسَاةٌ ، وإنما أصلها مِنْسَأةٌ . وقد يجوز فى ذا كلـــه البدل حتى يكون قياساً مُتْلَئِبا ، إذا اضطر شاعر . قال الفرزدق : –

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً ∴ فارْعَى فَزارةُ لا هَنَالكِ المرْتَعُ [2]

---

(1) الكتاب ٣ / ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(2) البيت من البحر الكامل . وهو فى ديوان الفرزدق ١ / ٤٠٨ .

- اللغة : المراد " بالبغال " بغال البريد .

=

فأبد الألف مكانها . ولو جعلها بَيْنَ بَيْنَ لانكسر البيت وقال حسان : –

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشةً ∴ ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءتْ ولم تُصِبِ [1]

وقال القرشى ، زيد بن عمرو بن نفيل : –

سَالَتانِى الطلاقَ أنْ رأتـــانى ∴ قــلٌ مالى ، قد جِئْتُمانى بنُكْرِ [2]

فهؤلاء ليس [من] لغتهم سِلْتُ ولا يَسالُ .

وبلغنا أن سِلْتَ تَسالُ لغةَ ، وقال عبد الرحمن بن حسان : –

وَكُنْتَ أذَلَ منْ وتـدٍ بقاعٍ ∴ يُــشَجِّجُ رَأسَهُ بالفِهْرِ واجِى [3]

• = المعنى : أنه لما ولى عمر بن هبيرة الفزارى العراق بعد عزل مسلمة بن عبد الملك هجـــا الشـــاعر فرازة ودعا عليهم ألا يهنئوا بولايته .

• الشاهد فى قوله : " هناكِ " حيث أبدلت الألف من الهمزة للضرورة والأصل أن تجعل بـــين بـــين . (ينظر البيت فى المقتضب ١ / ٣٠٣ ، والخصائص ٣ / ١٥٢ ، وسر صناعة الإعـراب ٢ / ٦٦٦ ، والمحتسب ٢ / ١٣٢ ، والمقرب ٢ / ١٧٩ ، وشرح الشافية ٣ / ٤٧) .

(١) البيت من البحر البسيط ، وهو فى ملحق ديوان حسان بن ثابت – رضى الله عنه ص ٣٧٣ . المعنى أن هذيـلاً كانت قد سألت الرسول (ص) أن يبيح لها الزنا .

• الشاهد فى قوله : " سالت هذيل " حيث أبدلت الألف من الهمزة لضرورة الشعر .

• (ينظـر البيـت فى المقتضـب ١ / ٣٠٣ ، والمحتسـب ١ / ٩٠ ، وشـرح المفصـل ٩ / ١١٤ ، وشرح الشافية ٣ / ٤٨) .

(٢) البيت من البحر الخفيف ، وقد نسبه سيبويه إلى زيد بن عمرو بن نفيـل ، ونسـب فى الخزانـة ٦ / ٤١٠ ، ٤١٢٣ إلى زيد أو ابنه أو نبيه بن الحجاج .

• الشاهد فى قوله : " سالتانى " حيث أبدلت الألف من الهمزة ، والأصل سألتانى .

• (ينظر البيت فى شرح الشافية ٣ / ٤٨) .

(٣) البيت من البحر الوافر ، وهو فى ديوان عبد الرحمن بن حسان ص ١٨ .

• اللغة : " القاع " الأرض المستوية ، " يشجج " يضرب ويكسر ، " الواجى " اسم فاعل من وجـأ وأصلـه واجئ من وجأ الوتد أى ضرب رأسه ليرسب تحت الأرض .

• الشاهد فيه : " واجى " حيث أبدلت الياء من الهمزة المكسور ما قبلها للضرورة .

• (ينظر البيت فى المقتضب ١ / ٣٠٣ ، والخصائص ٣ / ١٥٢ ، والمنصف ١ / ٧٦ ، والممتع فى التصريـف ١ / ٣٨١ ، واللسان مادة [وجا] ، وشرح الشافية ٣ / ٤٩) .

يريد : الوَاجِئَ .

وقالوا : نَبِئٌ وبَرِيّةٌ ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شئ نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبئٌ ، وبَريئةٌ ، وذلك قليل ردئ . فالبدل ههنا كالبدل فى منْساةٍ وليس بدل التخفيف ، وإن كان اللفظُ واحداً " [1] .

الدراسة والتحليل

للعرب فى الهمزة إذا تحركت هى وما قبلها لغتان : –

اللغة الأولى : للأكثرين من أهل الحجاز حيث ذهبوا إلى تسهيلها ، نص على ذلك الرضى حيث قال : فخففها – يعنى الهمزة – قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز ، ولا سيما قريش ، روى عن أمير المؤمنين على – رضى الله تعالى عنه – نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبوائيل – عليه السلام – نزل بالهمزة على النبى –صلى الله عليه وسلم– ما همزنا " [2] .

وإنما خففت الهمزة عند هؤلاء لأنها أدخل الحروف فى الحلق ولها نبرة [3] كريهة تجرى مجرى التهوع [4] .

فثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها .

وقد اختلف فى المراد بتسهيل الهمزة على مذهبين : –

المذهب الأول : أن المراد بتسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ أن ينطق بها بينها وبين الواو إذا كانت الهمزة مضمومة وبينها وبين الألف إذا كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إذا كانت الهمزة مكسورة ، وتجعل الحركة التى عليها مختلة سهلة بحيث تكون كالساكنة .

---

(1) ينظر الكتاب ٣ / ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

(2) ينظر شرح الشافية ٣ / ٣١ ، ٣٢ .

(3) النبر : ارتفاع الصوت (ينظر لسان العرب مادة [ن . ب . ر]) .

(4) التهوُّع : تكلف القئ (ينظر لسان العرب مادة [هـ . و . ع]) .

المذهب الثانى : أن المراد بتسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ أن يُنطق بها بين الهمزة وبين حرف حركة ما قبلها وعلى هذا المذهب لا يكون التسهيل فى كل موضع [1] .

صور تحريك الهمزة مع ما قبلها :-

للهمزة المتحركة هى وما قبلها تسع صور ؛ لأنها تكون مفتوحة وقبلها الحركات الثلاث ، ومكسورة وقبلها الحركات الثلاث أيضاً ، ومضمومة وقبلها الحركات الثلاث أيضاً فهذه تسع صور ، وإليك مثالاً لكل صورة منها : –

(١) أن تفتح هى وما قبلها نحو : سَأَل .

(٢) أن تفتح ويكسر ما قبلها نحو : مائة .

(٣) أن تفتح ويضم ما قبلها نحو : مُؤّجل .

(٤) أن تكسر هى وما قبلها نحو : مستهزِئين .

(٥) أن تكسر ويفتح ما قبلها نحو : سَئِم .

(٦) أن تكسر ويضم ما قبلها نحو : سُئِل .

(٧) أن تضم هى وما قبلها نحو : رُءُوس .

(٨) أن تضم ويفتح ما قبلها نحو : رَءُوف .

(٩) أن تضم ويكسر ما قبلها نحو : مستهزِئُون [2] .

فالهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها نحو : مُؤَجل تقلب واواً محضة ، والمفتوحة المكسور ما قبلها نحو : مائة تقلب ياءً محضة ، وإنما قلبت الهمزة فى الأول واواً وفى الثانى ياءً لتعذر حذفها إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ولا تنقل

---

(1) شرح الشافية ٣ / ٣١ ، ٤٥ .

(2) ينظر متن شافية ابن الحاجب بشرح الرضى عليها ٣ / ٤٤ ، والهمع ٢ / ٢٢١ .

الحركة إلى متحرك ، ولتعذر التسهيل أيضا ؛ لأنها تصير بالتسهيل بين الهمـــــزة والألف ، فلما استحال مجئ الألف بعد الضمة والكسرة استحال مجـــئ شـــبه الألف أيضاً بعدها [1] .

وبقى بعد الصورتين السابقتين سبع صور اختلف فيها على مذهبين : —

الأول : أنها تسهل كلها بين بين المشهور عند سيبويه .

وإنما لم تخفف الهمزة فى هذه الصور السبع بالحذف لتحرك ما قبلـــها ، ولا بالقلب كما فى : مؤجل ، ومائة ؟ لأن القصد التخفيف ، وقـــد حصـــل بتسهيلها بين بين ؟ والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره ، وأما القلـب فى : مؤجل ومائة فكالمضطر إليه [2] .

الثانى : للأخفش حيث ذهب إلى أن الصور السبع تخفف بالتســـهيل بين بين المشهور ، إلا اثنتين منها : المضمومة المكسور ما قبلها " المســـتهزِئون " والمكسورة المضموم ما قبلها كـــ " سُئِل " ، قال : تقلب الأولى يـــاء محضـــة والثانية واواً محضة إذ لو سُهِّلتا لكانت الأولى كالواو الساكنة ، ولا تجئ بعـــد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ، ولا تجئ بعد الضمة ، كما لا تجئ الألـــف بعد الضمة والكسرة [3] .

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انفتح ما قبلها ، مثل : ســـال ، وواواً ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كـــ " رُوس " وياء ساكنة إذا انكســـرت وانكسر ما قبلها نحو : المستهزِين ويرى سيبويه أن ذلك ليس بقياس مُتْلَئِـــبٌ ،

---

(1) المقتضب ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٤٥ .

(2) شرح الشافية للرضى ٣ / ٤٥ .

(3) شرح الشافية ٣ / ٤٦ ، والهمع ٢ / ٢٢١ .

بل هو سماعى ، كما قالوا : أتْلجْتُ ، فى أوْلَجت ، فلا تقـــول : أتلغـــت ، فى أولغت ، قال : وإذا كان فى ضرورة الشعر كان قياساً [1] .

اللغة الثانية : لبنى تميم حيث ذهبوا إلى تحقيق الهمزة فى كل حـال ؛ لأن التحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان [2] .

---

(1) شرح الشافية ٣ / ٤٧ .

(2) شرح الشافية ٣ / ٣٢ .

المسألة الحادية عشرة
جواز الفك والإدغام فيما
تماثل عينه ولامه من الأفعال

تحدث سيبويه عن اختلاف الحجازيين والتميميين فى الفعل إذا كانت عينه ولامه متماثلين وسكن ثانيهما من حيث الفك أو الإدغام ، ذكر ذلك فى باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه حيث قال : " فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف فى موضع تسكن فيه لامُ الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون ؛ لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بُدٌّ من تحريك الذى قبله ، لأنه لا يلتقى ساكنان ، وذلك قولك : ارْدُدْ ، واجْتَرِرْ وإنْ تُضارِرْ أُضارِرْ ، وإنْ تِسْتَعْدِدْ أستعْدِدْ . وكذلك جميع هذه الحروف ، ويقولون : ارْدُد الرجل وإنْ تَسْتَعْدِدِ اليوم أستعدد ، يَدَعُونه على حاله ولا يُدغمون ؛ لأن هذا التحريك ليس بلازم لها ، إنما حركوا فى هذا الموضع لالتقاء الساكنين ، وليس الساكن الذى بعده فى الفعل مبنياً عليه كالنون الثقيلة والخفيفة ، وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا ، إذا كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين ، فيُسكِنون الأول ويحرِّكون الأخِر ؛ لأنهما لا يسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب ، وهم كثير ، فإذا كان الحرف الذى قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيت حركة الأول عليه : إن كان مكسوراً فاكسره ، وإن كان مضموماً فضُمَّه ، وإن كان مفتوحاً فافتحه . وإن كان قبل الذى تُلقى عليه الحركة ألف وصل حذفتها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حُرِّك ، وإنما احتيج إليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ، وإن ترُدَّ أرُدَّ ، ألقيت حركة الأول منهما على الساكن الذى قبله وحذفت الألف ، كما فعلت ذلك فى غير الجزم ، وذلك قولك : رُدَّا ورُدُّوا" [1] .

---

(1) الكتاب ٣ / ٥٣٠ ، ٥٣١ .

الدراسة والتحليل

إذا سكن ثانى المثلين فى الفعل فإما أن يكون سكونه بسبب إسناد الفعل إلى أحد ضمائر الرفع [تاء الفاعل ، ناء الفاعلين ، نون النسوة] وإما أن يكون بسبب الجزم ، وإما أن يكون بسبب البناء ، وتفصيل القول فى هذا من حيث إدغام المثلين أو فكهما فيما يلى : -

(أ) إذا كان سكون ثانى المثلين ناشئاً عن الإسناد إلى أحد ضمائر الرفع المتقدم ذكرها فإنه يجب فك المثلين فتقول : رددت ، ونحن رددنا ، والنسوة رددن .

وإنما وجب الفك هنا لتعذر الإدغام والحالة هذه فإن الإدغام يقتضى سكون أول المثلين والضمير يقتضى إسكان ما قبله فيجب الفك للتخلص من التقاء الساكنين [1] .

ويجب الفك أيضاً إذا سكن الثانى فى أفَعِل للتعجب عند الجمهور نحو : أشْدِدْ بحمرة زيد .

وذهب الكسائى إلى أن أفَعِل فى التعجب يدغم فيقال : أحِبَّ بزيد [2] .

(ب) إذا كان سكون ثانى المثلين ناشئاً عن جزم نحو : لم يشدُدْ أو بناء نحو : اشدُدْ ، فللعرب فى مثل هذا لغتان الفك والإدغام وتفصيل القول فى هاتين اللغتين كما يلى : -

الأولى : لأهل الحجاز حيث ذهبوا إلى فك المثلين فلا يدغمونهما فيقولون : لم يردد وارددد .

---

(1) المقتضب ١ / ٣١٩ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٢٥٣ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٥١ .

(2) الهمع ٢ / ٢٢٧ .

وإنما فكوا المثلين اعتداداً بسكون العارض للجزم أو البناء [1] .

وفى هذا يقول سيبويه : " فإن أسكنت اللام فإنّ أهل الحجاز يجرونـــه على الأصل ، لأنه لا يسكن حرفان " [2] .

وهذه اللغة أجود من لغة الإدغام وهى القدمى ولذلك كـــثر وروده فى القرآن الكريم قال – تعالى – : (وَمَنْ يَرْتَدِدِ مِنكُمْ عَن دِينِـــهِ فَيَمُـــتْ) [3] ، و (وَ لْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْه الْحَقُّ) [4] ، و (فَلِيُمْلِلْ وَلِيُّهُ) [5] ، و (يُحْبِبكُمُ اللَّهُ) [6] ، و (يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ) [7] ، و (ومَنَ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَاغَلَّ) [8] ، و (وَمَن يُشَاقِقِ) [9] ، و (مَنْ يُحادِد) [10] ، و (مَن يُضْلِلِ) [11] ، و (وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم) [12] ، و (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ) [13] ، و (وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِن لسَانِـــى) [14] ، و (وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى) [15] ، ومثل هذا كثير [16] .

---

(1) شرح ابن عقيل ٤ / ٢٥٣ ، والتصريح ٢ / ٤٠١ .

(2) الكتاب ٤ / ٤١٧ .

(3) البقرة (٢١٧) .

(4) البقرة (٢٨٢) .

(5) البقرة (٢٨٢) .

(6) آل عمران (٣١) .

(7) آل عمران (١٢٥) .

(8) آل عمران (١٦١) .

(9) النساء (١١٥) .

(10) التوبة (٦٣) .

(11) الأعراف (١٨٦) .

(12) الإسراء (٦٤) .

(13) الحج (١٥) .

(14) طه (٢٧) .

(15) طه (٨١) .

(16) الكتاب ٤ / ٤٧٣ ، المقتضب ١ / ٣٢٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

الثانية : لبنى تميم وغيرهم من العرب سوى الحجازيين حيث ذهبوا إلى إدغام المثلين فى المضارع المجزوم بالسكون نحو : لم يرُدّ ، وفى الأمر المبنى على السكون نحو : رُدّ .

وقد نص سيبويه على أن الغرض من الإدغام التخفيف حيث قال : " وأما بنو تميم فيسكنون الأوّل ويحركون الأخِر ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة ، وصار تحريك الأخِر على الأصل ، لئلا يسكن حرفان ،بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئك يسكنا " [1] .

وإنما أدغموا المثلين نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض [2] .

وهذه اللغة أقل من سابقتها ، ومن ثم نجد أن أكثر القرآن الكريم قد نزل بلغة أهل الحجاز ، وأنه قل فيه إدغام المثلين ، ومنه قوله – تعالى – : (وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ) [3] بإدغام المثلين [4] .

ومن ذلك قول الشاعر : –

فَغُضَّ الطّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْر ∴ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا [5]

---

(1) الكتاب ٤ / ٤١٨ .

(2) شرح ابن عقيل ٤ / ٢٥٣ ، والهمع ٢ / ٢٢٧ .

(3) الحشر (٤) .

(4) شرح التسهيل ٢ / ٢٨٧ .

(5) البيت من البحر الوافر ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٨٢١ .

- اللغة : " غض الطرف " أى طأطئ بصرك وانظر إلى الأرض ، وهذه الجملة كناية عن نهى المخاطب عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون .
- والشاهد فى قوله : " غض الطرف " حيث أدغم المثلين .
- (ينظر البيت فى الكتاب ٣ / ٥٣٣ ، والمقتضب ١ / ٣٢١ ، وشرح المفصل ٩ / ١٢٨ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤١١ ، وخزانة الأدب ١ / ٧٢ ، ٦ / ٥٣١ ، ٩ / ٣٠٦) .

وإذا أُدغم المثلان فى الأمر على هذه اللغة وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فنقول : فِرَّ ، رُدَّ عَضَّ ، لأنك قد نقلت حركة العين إلى الفاء فتحركت الفاء فاستغنى عن همزة الوصل [1] .

وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس : ارُدّ واعَضّ وافِرّ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين [2] .

حركة المثلين فى لغة تميم :-

إذا أُدغم المثلان وجب تحريك ثانيهما فى غير الوقف لئلا يلتقى ساكنان ، وحركة الثانى تختلف تبعاً لما يليه : —

١— فإذا اتصل بالمدغم فيه هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو : ردُّهُ ، ولم يردُّهُ .

٢— وإذا اتصل بالمدغم فيه هاء غائبة وجب فتحه نحو : ردَّها ، ولم يردَّها .

وعلة ذلك أن الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فكأن المدغم فيه قد وليه الواو والألف .

وحكى الكوفيون ردُّها بالضم والكسر ، وردَّه بالكسر والفتح وذلك فى مضموم الفاء .

٣— إذا اتصل بالمدغم فيه ساكن : —

(أ) فأكثر العرب يلتزمون كسره فيقولون : ردّ القوم ، ولم يردّ القوم بالكسر ، وذلك أنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل .

---

(1) المقتضب ١ / ٣٢٠ ، والتصريح ٢ / ٤٠١ .

(2) التصريح ٢ / ٤٠١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٥٢ .

(ب) وبنوا أسد يفتحون المدغم فيه إذا ولِيه ساكن فيقولون رُدَّ القـــوم ، ولم يردَّ القوم وعليه قول جرير : –

فَغُضَّ الطّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْر ∴ فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا [1]

(جـ) وحُكِي الضم وهو قليل فتقول : رُدُّ القوم ، ولم يرُدُّ القـــوم [2] . وقـــد روى بيت جرير السابق بالأوجه الثلاثة [الكسر والفتح والضم] [3] .

٤– وإذا لم يتصل بالمدغم فيه هاء الغائب أو هاء الغائبة أو الساكن ففيه ثـــلاث لغات : – الفتح مطلقاً نحو : رُدَّ وعَضَّ وفِرَّ وهو لبنى أسد وناس غيرهم .

والكسر مطلقاً نحو : رُدِّ وعَضِّ وفِرِّ وهى لغة كعب ونمير وغيرهم .

والإتباع لحركة الفاء نحو : رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ وهذا كثير فى كلامهم [4] .

---

(1) سبق تخريجه من هذا البحث .

(2) ينظر شرح اللؤلؤة فى علم العربية ص ٧٠ ، ٧١ ، والتصريح ٢ / ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وشرح الأشمـــونى ٤ / ٣٥٢ .

(3) ينظر المقتضب ١ / ٣٢١ ، وشرح اللؤلؤة فى علم العربية ص ٧٠ ، ٧١ .

(4) التصريح ٢ / ٤٠٢ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٥٣ .

خاتمة البحث

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، ونصلى ونسلم على سيدنا محمد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذى أدبه ربه فأحسن تأديبه وعلمه فأحسن تعليمه .

وبعد ،

فإن أهمية أية دراسة إنما تقاس بمدى أهمية الموضوع الذى تدور حوله تلك الدراسة ، ومن ثم تأتى أهمية دراسة مظاهر الخلاف بين الحجازيين والتميميين فى ضوء كتاب سيبويه حيث اتخذت من كتاب سيبويه شيخ النحويين مادة وأساساً للوقوف على مظاهر الخلاف النحوى والتصريفى بين قبيلتين هما أفصح القبائل العربية لساناً وأبلغها بياناً أعنى الحجازيين والتميميين .

وقد أسفرت تلك الدراسة عن النتائج التالية : –

١– أن العرب لهم فى إنشاد القوافى المطلقة حالان : –

الأولى : أن يقصدوا الترنم والغناء بالشعر فيدعوهم ذلك إلى مد الصوت بإلحاق حرف الروى مداً مجانساً لحركة الروى .

الثانية : ألا يقصدوا الترنم والغناء بالشعر فالحجازيون يلحقون الروى المتحرك مداً مجانساً لحركة ما قبله أيضاً ، وكثير من بنى تميم يلحقون الروى المتحرك نوناً ساكنة بدلاً من حرف المد ، ومن العرب من يعاملون القوافى معاملتها فى الكلام فيقفون عليها بالسكون إلا إذا كانت منصوبة خالية من أل .

٢– أن تنوين الترنم لا يقتصر على إلحاق القوافى فقط وإنما يلحق الأعاريض المصرعة أيضاً .

٣– أن تنوين الترنم إذا وقع فى القرآن يسمى تنوين الفواصل .

٤- أن لهجة الحجازيين وهى إعمال (ما) عمل (ليس) أفصح من لهجة بنى تميم وهى إهمالها مع أن الإعمال مخالف للقياس .

٥- أن حكم المستثنى إذا كان الكلام تاماً منفياً منقطعاً واجب النصب على الاستثناء عند الحجازيين ، وعند بنى تميم يجوز الوجه السابق والبدل ولكنهم يرجحون النصب على الاستثناء .

٦- أن لهجة الحجازيين فى (هلم) استعمالها بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً وبها نزل القرآن الكريم ، ولهجة بنى تميم إلحاقها الضمائر تبعاً لأحوال المخاطبين .

٧- أن لهجة الحجازيين فى العلم المؤنث الذى على وزن (فعال) بناؤه على الكسر مطلقاً ولهجة بنى تميم فيما لم يختم منه بالراءَ إعرابه إعراب ما لا ينصرف وما ختم بالراء فإن أكثرهم يبنونه على الكسر وبعضهم يعربه .

٨- أن لهجة الحجازيين فى " أمس " إذا لم يكن مضافاً ولا مقترناً بالألف واللام ولا مصغراً ولا جمع تكسير ولم يقع ظرفاً وأريد به اليوم الذى يليه يومك البناء على الكسر ، ولهجة جمهور بنى تميم إعرابه حينئذٍ فى حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر وبعضهم يمنع صرفه مطلقاً .

٩- أن لهجة الحجازيين إسكان الشين فى إحدى عشرة واثنتى عشرة ، ولهجة بنى تميم كسر الشين وقد أثبتت الدراسة أن نسبة مثل هذا لبنى تميم مخالف لطبيعتهم التى تميل إلى تخفيف الثقيل .

١٠- أن لهجة الحجازيين فى العلم المستفهم عنه بـ (منَ) أنه يحكى كما كان فى الكلام السابق من الإعراب بشروط ، ولهجة بنى تميم وجوب رفع هذا العلم بعد (مَن) مطلقاً .

١١- أن لهجة الحجازيين فى المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من المضارع المضموم العين صياغتها على وزن مَفْعَل بفتح العين ، ولهجة بنى تميم صياغتها على وزن مفعِل بكسر العين .

١٢- أن لهجة الحجازيين تسهيل الهمزة إذا تحركت هى وما قبلها ولهجة بنى تميم تحقيقها .

١٣- أن لهجة الحجازيين فيما تماثل عينه ولامه من الأفعال وسكن ثانى المثلين فكهما وعدم إدماغهما ، ولهجة بنى تميم الإدغام .

والله أسال أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به ويغفر لصاحبه ما وقع فيه من الزلل والخطأ إنه قريب مجيب .

دكتور / **خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب** .

أهم المراجع

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشـــيخ أحمـــد البنـــا ، ت / د . شعبان محمد إسماعيل ، ط / عالم الكتب ومكتبـــة الكليـــات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧ م .

(٢) ارتشاف الضـــرب مـــن لســـان العـــرب لأبي حيـــان الأندلســـى ت / د . مصطفى أحمد النماس ، ط / مطبعة المـــدنى ، الطبعـــة الأولى ١٤٠٨ هـــ - ١٩٨٧ م .

(٣) الأصول فى النحو لابن السراج ، ت / د . عبـــد الحســـين الفتلـــى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـــ ، ١٩٩٦ م .

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية ، طبعة وحققـــه دار المنار ومكتبة فياض ١٤١٧ هـــ ، ١٩٧٧ م .

(٥) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت / د . زهـــير غـــازى زاهـــر ، ط / عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .

(٦) ألفية ابن مالك ، ط / دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٧) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات الأنبارى ، ت / محمد محـــيى الدين عبد الحميد ١٩٨٢ م .

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ، ت / محمـــد محيى الدين عبد الحميد ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٩) البحر المحيط لأبي حيان ، ط / دار الكتاب الإسلامى القاهرة ، الطبعـــة الثانية ١٤١٣ هـــ ، ١٩٩٢ م .

(١٠) البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى ، ت / د . طـه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا . ط / الهيئة العامة للكتـاب ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
(١١) التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكـبرى ، ت / علـى محمـد البجاوى ، ط / دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه .
(١٢) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهـرى ، ط / دار الكتـب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .
(١٣) جمهرة اللغة لابن دريد ، ت/رمزى منير بعلبكى ، دار العلم للملايـين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .
(١٤) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ، ت / فخر الدين قباوة ومحمـد نبيل فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .
(١٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ط / المطبعة العامرة الشرفية الطبعة الثانية .
(١٦) الحيوان للجاحظ ، ت / عبد السلام هارون ، دار الجيل ودار الفكـر بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .
(١٧) خزانة الأدب للبغدادى ، ت / عبد السلام هارون ، مكتبـة الخـانجى بالقاهرة ، دار الرفاعى بالرياض .
(١٨) الخصائص لابن جنى ، ت / محمد على النجار ، دار الكتـاب العـربى بيروت .
(١٩) الدر المصون للسمين الحلبى ، ت / الشيخ على محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوف جـاد ، والدكتـور

زكريا عبد المجيد النوبي ، ط / دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

(٢٠) ديوان الأخطل ، شرح وتعليق إيليا سليم الحاوى ، دار الثقافة بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .

(٢١) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) شرح وتعليق محمد محمد حسين مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة السابعة ١٩٨٣ م .

(٢٢) ديوان امرئ القيس ، ط / دار صادر – بيروت .

(٢٣) ديوان جران العود النميرى (عامر بن الحارث) صنعة أبى جعفر محمد بن حبيب رواية أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى ، تحقيق وتذييل / نورى حمودى القيس منشورات وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

(٢٤) ديوان جرير بن عطية ، ت / نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

(٢٥) ديوان حسّان بن ثابت الأنصارى ، ت / سيد حنفى حسنين دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .

(٢٦) ديوان رؤبة بن العجاج ، ت / وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

(٢٧) ديوان عبد الرحمن بن حسان ، جمعه وحققه مكى العانى ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧١ .

(٢٨) ديوان العجاج ت / دكتورة عزة حسن ، ط / دار الشرق بيروت .

(٢٩) ديوان عمرو بن معد يكرب ، جمعه مطاع الطرابيشى ، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ م .

(٣٠) ديوان الفرزدق . دار صادر ، بيروت ، طبعة الصاوى ١٣٥٤ م .

(٣١) ديوان النابغة الذبيانى ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .

(٣٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى (أحمد بن عبد الرحمن) ت / شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٨٢ م .

(٣٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى ، ت / د . حسن هنداوى ، ط دار القلم دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .

(٣٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .

(٣٥) شرح الأشمونى على ألفة ابن مالك ط / دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

(٣٦) شرح التسهيل لابن مالك ت / د . عبد الرحمن السيد ، د . محمد بدوى المختون ، ط / دار هجر ، الجيزة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .

(٣٧) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، ت / د . صاحب أبو جناح ، ط / مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣٨) شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى ، ت / محمد نـــور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية . بيروت – لبنان ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨ م .

(٣٩) شرح شواهد الشافية للبغدادى ، ط / دار الكتب العلمية بـــيروت – لبنان .

(٤٠) شرح كافية ابن الحاجب فى النحـــو لرضـــى الديـــن الاســـتراباذى ط / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

(٤١) شرح الكافية الشافية لابن مالك – ت / د . عبد المنعم أحمد هريـدى ، ط / دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

(٤٢) شرح المفصل لابن يعيش ، ط / مكتبة المتنبى ، القاهرة .

(٤٣) الصحاح للجوهرى .

(٤٤) القراءات الشاذة لابن خالويـــة . عـــنى بنشـــره ، ج برجستراســـر ط / مكتبة المتنبى بالقاهرة .

(٤٥) كتاب سيبويه . ت / عبد السلام هارون ، ط / مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

(٤٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ت / د . محـــيى الدين رمضان ، ط / مؤسسة الرسالة – بـــيروت ، الطبعـــة الثالثـــة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

(٤٧) لسان العرب لجمال الدين بن منظور .

(٤٨) اللمع فى العربية لابن جنى ، ت / حسين محمد محمد شـــرف / عـــالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م .

(٤٩) المحتسب لابن جنى ، ت / على النجدى ناصف ، و د / عبد الحليم النجار ، و د / عبد الفتاح شلبى ، ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٦ م .

(٥٠) معانى القرآن للفراء ، ت / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

(٥١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، ت / د . عبد الجليل عبده شلبى ، ط / عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

(٥٢) معترك الأقران فى إعجاز القرآن للسيوطى ، ت/على محمد البجاوى ، ط / دار الفكر العربى .

(٥٣) معجم كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ، ت / د . مهدى المخزومى ، و د / إبراهيم السامرائى ، ط دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية – وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨١ م .

(٥٤) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ، ت / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط / محمد على صبيح وأولاده .

(٥٥) المقتضب للمبرد ، ت / محمد عبد الخالق عضيمة ، ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٥٦) المقرب لابن عصفور ، ت / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجيورى ، مطبعة العانى ، بغداد .

(٥٧) الممتع لابن عصفور ، ت / فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .

(٥٨) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الديـــن عبـــد الحميد مكتبة دار التراث – القاهرة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـــ – ١٩٨٠ م .

(٥٩) المنصف لابن جنى فى شرح كتاب التصريف للمـــازنى ت / إبراهيـــم مصطفى وعبد الله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلـــبى وأولاده بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م .

(٦٠) النوادر فى اللغة ، لأبى زيد ، دار الكتاب العـــربى الطبعـــة الثانيـــة ، ١٩٦٧م .

(٦١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العربية للسيوطى ، عنى بتصحيحـــه السيد محمد بدر الدين النعسانى ، ط / دار المعرفة للطباعة والنشـــر ، بيروت ، لبنان .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٧٦٢-٧٦٤
• المسألة الأولى : طرائق العرب فى إنشاد القوافى المطلقة .	٧٦٥-٧٧٣
• المسألة الثانية : الاختلاف فى إعمال (ما) النافية عمل (ليس)	٧٧٤-٧٨٧
• المسألة الثالثة : حكم المستثنى فى الكلام التام المنفى المنقطع	٧٨٨-٧٩٤
• المسألة الرابعة : (هلم) هل هى فعل أو اسم فعل ؟	٧٩٥-٧٩٩
• المسألة الخامسة : العلم المؤنث إذا كان على وزن (فعالِ)	٨٠٠-٨٠٥
• المسألة السادسة : (أمس) بين الإعراب والبناء .	٨٠٦-٨٠٩
• المسألة السابعة : حركة الشين فى إحدى عشرة واثنتى عشرة .	٨١٠-٨١٢
• المسألة الثامنة : حكم العلم المستفهم عنه بـ (مَنْ)	٨١٣-٨١٩
• المسألة التاسعة : حركة العين فى المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من المضارع المضموم العين .	٨٢٠-٨٢٣
• المسألة العاشرة : تخفيف الهمزة المتحركة هى وما قبلها .	٨٢٤-٨٢٩
• المسألة الحادية عشرة : جواز الفك والإدغام فيما تماثل عينه ولامه من الأفعال .	٨٣٠-٨٣٥
• خاتمة البحث	٨٣٦-٨٣٨
• فهرست المراجع	٨٣٩-٨٤٥
• فهرست الموضوعات	٨٤٦